جامعــة آل البيــت

كلية إدارة المال والأعمال

تخصص اقتصاد المال والأعمال

أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

The Impact of Structural reforms in the current account Deficit in Jordan for the period (2000-2013)

إعداد

محمد مفلح محمد العميرات

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

كلية الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي

٢٠١٥/٢٠١٤

تفويض

أنا **محمد مفلح محمد العميرات**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:..................

التاريخ:٢٢/ ٧/ ٢٠١٥م

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: محمد مفلح محمد العميرات **الرقم الجامعي: 1320507007**

التخصص: اقتصاد المال والأعمال **الكلية: إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن

للفترة (2000-2013)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو إطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت، بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.......................... التاريخ: ٢٢/ ٧ /2015م

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن

للفترة (2000–2013)

The Impact of Structural reforms in the current account Deficit in Jordan for the period (2000-2013)

وأوصي بإجازتها بتاريخ : ٢٢/ ٧/2015م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د . حسين علي الزيود	(مشرفاً ورئيساً)	
أ.د . إبراهيم محمد البطاينة	(عضواً)	
د . تركي مجحم الفواز	(عضواً)	
د . عماد رفيق البركات	(عضواً خارجياً)	

الإهــداء

إلى أمي الحبيبة...................التي أضات دربي بصبرها ودعائها

إلى أبي العزيز...................الذي علمني كيف يكون الصبر والكفاح

إلى جدتي الغالية................. رمز الحنان والعطاء

إلى أخواني وأخواتي............الذين كانوا عونا لي وسندا

الشكر والتقدير

الشكر لله مولاي وخالقي الذي أعطاني وأكرمني راجياً أن يتقبل مني ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

وإلى معلم الأمة وقائدها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

وكما أخص الشكر إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور حسين الزيود حفظه الله على قبوله الإشراف على هذه الرسالة ومتابعته لها منذ الخطوة الأولى وعلى سعة صدره ونصحه وارشاده... أسال الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على حضورهم لمناقشة الرسالة وإبدائهم مقترحاتهم وآرائهم البناءة في سبيل توجيه هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأفراد عائلتي والى كل شخص ساعدني وشجعني لاتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن
للفترة (2000–2013)

إعداد
محمد مفلح محمد العميرات
إشراف
الدكتور حسين علي الزيود

الملخص

تهدف هذه الدراسة اختبار فعالية الإصلاحات الهيكلية التي انتهجها الأردن في الحساب الجاري خلال (2000–2013) والى أي مدى استطاع البرنامج تحقيق المرجو منه، من خلال التعرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد والبنك الدوليين، ودراسة أهم أهدافه وهل هنالك تحسن غي الحساب الجاري خلال فترة الدراسة؟ وهل هذا التحسن من مكتسبات التصحيح الاقتصادي أم عوامل أخرى؟ وتقييم آثار هذا البرنامج على الاقتصاد الأردني والنتائج التي توصل إليها بعد تطبيق هذا البرنامج.

وقد توصل الباحث إلى أن هنالك أثر للإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الأردني على عجز الحساب الجاري، ويعد هذا أمر منطقي في اقتصاد يمتاز بمحدودية الموارد الاقتصادية وضعف القاعدة الإنتاجية وعدم قدرة عوائد الصادرات على توفير العملات الأجنبية لمواجهة متطلبات الإصلاح الهيكلية مما ترتب علية زيادة عجز الحساب الجاري، وان عجز الحساب الجاري كان يعتمد أيضاً على ظروف خارج الاقتصاد الأردني كالأوضاع السياسية الإقليمية وارتفاع الأسعار العالمية للمستوردات وخاصة أسعار النفط.

وقد أوصى الباحث بتنويع برامج الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على سياسات الطلب وسياسات العرض في الوقت نفسه، مع زيادة فاعلية السياسات المالية لتقليص العجز في الموازنة العامة وتوفير عملات صعبة لتقليل عجز الحساب الجاري، واعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادية المناسبة وعدم اللجوء إلى النماذج الجاهزة التي تفرضها المؤسسات الدولية،وبما يتلاءم والواقع الاقتصادي والاجتماعي الأردني، وضرورة التقويم المستمر لخطوات تنفيذ البرامج الإصلاحية وبمقارنة الأداء بالأهداف المحددة سلفاً، ومتابعة تنفيذ تلك البرامج، وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإصلاح أو التعديل في حينها، نظراً لوجود العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسة على الصعيدين المحلي والدولي.

The Impact of Structural reforms in the current account Deficit in Jordan for the period (2000-2013)

Prepared by

Mohammad Mufleh Mohammad Umeirat

Supervised by

Dr. Hussein Ali Al-Zuyood

Abstract

The present study aims at examining the efficient structural reforms pursued by Jordan in the current account during the period from ٢٠٠٠ to 2013 and the extent to which these reforms achieved the required objectives. This can be achieved through identifying the objectives of the economic reform program supported jointly by the International Monetary Fund and the International Bank. To this end, the study tries to find out whether or not the current account during the period of study is on the mend. Also, it tries to find out if this improvement comes as a result of the gains of the economic reform or as a result of other factors.

The researcher has come to the point that the structural reforms in the Jordanian economy have an impact on the deficit current account. This result is logical in an economy of the limited economic resources, of the low productivity and of the incapable proceeds of the export to provide the foreign currency to face the structural reforms requirements, which in turn resulted in the increased current account deficit. It should be pointed that the current account deficit has been dependent on the extra-condition of the Jordanian economy such as: the regional political situations and the rise in the international prices of the imports, especially the price of oil.

The study has culminated in the following recommendations: firstly, the need to diverse the economic reform programs by relying on the policy of supply and demand. Secondly, increasing the efficient financial policies to bridge the balance sheet deficit and provide with hard currency with a view to reduce the current account deficit. Thirdly, adopting the appropriate economic reform policies that suit the Jordanian economic and social situations and not resorting to the ready models imposed by the international institutions. Fourthly, evaluating the ongoing implementation of the reformist programs and comparing the performance with the previously stated objectives. Finally, following up all these programs and taking the necessary steps of the amendments thereto for there are a number of political and economic variables at the local and international level.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(١-١) المقدمة

نظراً لموقع الأردن الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط وندرة موارده الطبيعية وصغر حجم اقتصاده وعلاقاته التجارية مع دول الجوار ،فان ذلك جعله يتأثر بشكل مستمر بالأزمات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة،ففي نهاية الثمانينيات تعرض الأردن لازمة اقتصادية حادة نتيجة مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي ألمت بالاقتصاد وعوامل خارجية وداخلية كان أبرزها تفاقم المديونية الخارجية وتراجع الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى درجة لا تكفي أسبوعين من المستوردات، وتفاقم عجز الموازنة العامة، وارتفاع مستوى الأسعار، وتردي وضع ميزان المدفوعات، وتراجع معدلات النمو ومستويات الاستثمار وعجز في الحساب الجاري.

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والسياسة والتداعيات ومواجهة التحديات توجه الأردن لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات الهيكلية والحصول على دعم مالي وتسهيلات لإعادة جدولة الديون مع كل من نادي لندن ونادي باريس بمساعدة صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)، والبنك الدولي World Bank (WB)، الأمر الذي نتج عنه تبني برنامج تصحيح اقتصادي عام ١٩٨٩، إلا أن هذا البرنامج توقف عام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليج الثانية (اجتياح العراق للكويت)، إلا أن الأردن بدأ عام ١٩٩٢ لتطبيق برنامجا جديداً للتصحيح الاقتصادي لمدة ثلاث سنوات (١٩٩٢- ١٩٩٤) تلاه برنامجا آخر لمده أربع سنوات (١٩٩٥- ١٩٩٨)، وقد استمر العمل في برامج الإصلاح الهيكلية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حتى نهاية عام ٢٠١٣ .

لقد تبنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني وهو يعاني من عجز في الحساب الجاري يصل إلى نسبته ١٦,٣% من الناتج المحلي الإجمالي،وبعد هذه الرحلة الطويلة من برامج التصحيح الاقتصادي تحاول هذه الدراسة محاولة معرفة تأثير تلك السياسات الإصلاحية التي اتبعتها الأردن على الحساب الجاري باعتباره ممثلاً عن ميزان المدفوعات وكونه يمثل الحساب الأهم فيه ليعبر عن التوازن الخارجي. إذ تم اختيار هذه الدولة لعرض تجربتها في الإصلاح الاقتصادي وانعكاس ذلك على أوضاع التوازن الخارجي معللين هذا الاختيار على وفق الآتي:-

- كون الأردن بلد غير نفطي.

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين فيها.
- اعتمادها سياسة إصلاح اقتصادية وفق رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين(IMF . WB).
- شدة حساسية الاقتصاد الأردني للتغيرات الخارجية تبعاً لسعة انفتاحه.

(١-٢) مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة اختبار فعالية الإصلاحات الهيكلية التي انتهجها الأردن على عجز الحساب الجاري الأردني خلال فترة الدراسة(٢٠٠٠-٢٠١٣)، والى أي مدى استطاع هذه البرامج تحقيق الأهداف المرجوة منه.

(١-٣) فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التي مفادها الآتي:-

- H_o لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبرامج الإصلاحات الهيكلية على عجز الحساب الجاري.
- H_1 يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لبرامج الإصلاحات الهيكلية على عجز الحساب الجاري.

(١-٤) هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- التعريف ببرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين ودراسة أهم الأهداف والمبررات لهذا البرامج.
- قياس وتحليل الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على عجز الحساب الجاري للأردن وإذا كان هنالك تحسن في الحساب الجاري خلال فترة الدراسة هو من صعيد ومكتسبات التصحيح، ام عوامل خارجية كالمساعدات الخارجية أو حوالات العاملين وعوامل أخرى.

- تقييم آثار هذه البرامج على الاقتصاد الأردني والنتائج التي توصل اليها الأردن بعد تطبيق هذه البرامج.

(١-٥) منهجية الدراسة

لقد تم الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي (التطبيقي) وذلك من خلال استقراء البيانات الإحصائية وكذلك اعتماد القياس الاقتصادي لاختبار صحة الفرضيات.

(١-٦) حدود الدراسة

تتضمن حدود الدراسة المدى الزمني والممتد من الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣م وقد تم اختيار هذه المدة تماشياً مع المدة التي تضمنت سياسات الإصلاح الاقتصادي في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإصلاحات الاقتصادية

(٢-١) رؤى في سياسات الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي: المفهوم والفلسفة

ويعرف الإصلاح المالي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد أسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة النظام المالي واستقراره (دولي، ماتيسون،١٩٨٧).

ويعرف الإصلاح الاقتصادي إلى اطلاق آليات السوق من خلال الجهود الفردية ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة والعمل على سحب او رفع تدخل الدولة بشكل تدريجي وصولا إلى نظام اقتصادي حر (الربيعي، ٢٠٠٤).

وبين آخرون ان سياسات الإصلاح تفرض تحديات جديده على الدولة تفقدها العديد من وظائفها، لذا عليها ان تبحث عن أدوار ومهام جديده مما يؤدي إلى تراجع دور الدولة وهو في الحقيقة ليس تراجعا بقدر ما هو إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة اذ تعطي استقلالية أعلى لآليات النشاط الاقتصادي الحر مع انحسار محدد لتدخل الدولة في هذه الآليات (اسعيد،٢٠٠٢).

كما يرى آخرون ان الإصلاح الاقتصادي يعني إطلاق حرية الملكية الخاصة بعد ان كانت مقيدة وإطلاق حرية راس المال في النمو سواء كان محليا او أجنبيا ومن ثم إطلاق حرية قوانين الرأسمالية في العمل وبخاصة قوانين تركز وتمركز الثروة، لذا يمكن ان ينظر إلى **الإصلاح الاقتصادي** على انه حزمة من السياسات تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود الطلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي باعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات في السلع والخدمات فضلا عن اعتماد سياسات تهدف إلى

تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات في الأسعار تعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الإدارية ومن ثم استعادة التوازن المالي داخليا وخارجيا والحد من التضخم وازالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب إجراءات لضمان النمو القابل للاستمرار بتخفيض البطالة، فضلا عن سياسات الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات التي تهدف إلى تحسن تخصيص الموارد ورفع كفائتها على المدى المتوسط والطويل (مرسي، ١٩٨٠).

ويمكن تصنيف البرامج الإصلاحية من حيث الطبيعة الاقتصادية إلى إصلاحات اقتصادية كلية وإصلاحات اقتصادية جزئية، اما من حيث السياسات فتصنف إلى سياسات جانب الطلب و جانب العرض، ومن حيث الأهداف المتوخاة تصنف إلى إجراءات الاستقرار الاقتصادي وإجراءات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، اما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل ولكن الشائع في الأوساط الاقتصادية تصنيف هذه البرامج إلى حزمتين برامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي إشارة إلى العامل الداخلي الذي يخص إجراءات الحكومة المعنية بالإصلاح داخل الدولة بقصد إحداث حالة الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبرامج التكييف (الإصلاح) الهيكلي إشارة إلى تحقيق التوازن الخارجي من حيث التأثير في أسعار الصرف وتدهور شروط التبادل التجاري (العزاوي، ٢٠٠٩). لذا سنركز على مصطلح التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي والتكييف (الإصلاح) الهيكلي التي تناولتها سياسات الصندوق والبنك الدوليين انسجاما مع هدف الدراسة.

(٢-٢) تصنيف الإصلاحات الهيكلية

(٢-٢-١) برامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي Economics Stabilization Programs:

تقع مسؤولية هذه البرامج في التصميم والإعداد والمتابعة على عاتق صندوق النقد الدولي وتكون من اختصاصه حيث يهتم الصندوق بأفكار التثبيت الاقتصادي وإجراءاته في الدول النامية لوقوع هذه الأفكار في إطار مهماته الوظيفية ويعتمد في تصميم هذه البرامج على النظرية الكلاسيكية الجديدة لميزان المدفوعات New-classical Economic Theory والتي تستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد لتعديل ميزان المدفوعات والموازنة العامة والحفاظ على قيمة العملة المحلية من التدهور،ولتحقيق هذه الغاية يتم الاعتماد على التحكم في الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) فتعمل على تقليصه وجعله

متوازنا مع الناتج المحلي للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير (النجيفي، ٢٠٠٢).

لذا نستطيع القول أن برامج **التثبيت (الاستقرار)الاقتصادي** تعرف على (انها حزمة من السياسات تهدف إلى إزالة الاختلال بين إجمالي العرض المحلي والطلب المحلي وما يترتب على ذلك الاختلال من عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تسعى تلك السياسات إلى إحداث حالة من التوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياجات وعلى النحو الذي يؤدي إلى تحقيق نتائج مرغوبة لميزان المدفوعات وتقليل الضغوط على مستويات الأسعار المحلية (عبد العزيز، ٢٠٠٢). وتتضمن هذا البرامج مجموعة من الإجراءات تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية المتعددة مثل العجز في ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة، تدهور قيمة العملة الوطنية، التضخم، من خلال خفض الطلب الكلي وجعله متوازنا مع إجمالي الناتج المحلي (توازن العرض والطلب) وتسمى هذه السياسات او الإجراءات بسياسات إدارة الطلب (Demand management policies) كونها تهتم بإدارة الطلب المحلي الإجمالي بحيث يتوافق مع الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الموارد من الخارج (عبد اللطيف، ٢٠٠٦).

عليه يمكن القول بان العجز في الحساب الجاري يحصل نتيجة للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي مقترنا باتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجه وما يتركه من آثار سلبية على حوافز الإنتاج التي تؤدي إلى ضعف القدرة الإنتاجية ويرافق هذا كله عدم الكفاءة في إدارة الطلب مما يقودنا إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات وبالنتيجة النهائية تكون هناك زيادة في حجم الاقتراض الخارجي من اجل تغطية العجوزات الحاصلة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، ان برامج التثبيت تعتمد اعتمادا كليا على السياسات المالية والنقدية لتخفيض مستوى الطلب الكلي الزائد عن مستوى العرض الكلي تمهيدا لإعادة الاقتصاد إلى وضع التوازن وتخفيض وحجم التضخم.وتنطلق برامج التثبيت الاقتصادي من السياسات النقدية والمالية التي تتخذها أساس في التعامل مع العجوزات الحاصلة في موازين المدفوعات العامة للدول النامية من اجل تصحيحها وإيصالها إلى حالة التوازن ويمكن التصنيف هذه الإجراءات على النحو التالي (عجام وسعود، ٢٠٠٦):

1) الإجراءات التصحيحية التي تتكفل بمعالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية وإلغاء الرقابة على الصرف وإقرار حق التعامل بالنقد الأجنبي واباحة حيازته للأفراد والهيئات غير الرسمية وحرية دخول وخروج العملات الأجنبية

والتركيز على تنمية الصادرات مع إلغاء جميع إجراءات الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات المحلية.

2) الإجراءات التي تهدف إلى خفض العجز في الموازنة العامة لدولة بصوره تدريجية بقصد الكبح جماع التضخم المحلي من خلال تقليل نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وإلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد التموينية الأساسية وجعل أسعارها خاضعة للعرض والطلب او طبقا لكلفتها الاقتصادية وتخفيض مستويات الأجور وتقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي)وغيرها .وزيادة أسعار بيع المنتجات القطاع العام مع رفع أسعار الخدمات العامة وبخاصة أسعار الطاقة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء وزيادة الضرائب على السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني (ضرائب غير مباشرة).

3) الإجراءات التي تحد من نمو عرض النقد وتنمية السوق النقدي والمالي من خلال زيادة أسعار الفائدة المصرفية (المدينة والدائنة) بهدف تشجيع الادخار وتقليص طلب القروض المصرفية ووضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للقطاع الحكومي (القرض العام المحلي).

وخلاصة القول أن برامج التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي تعتمد في تطبيقها على آراء الكتاب الاقتصاديين وفي مقدمتها (J.1951, Mead) وذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها، وان الإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات مسالة ترتبط بإجراءات المدى القصير كما اعتمد الصندوق على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات وتعتمد هذه الآراء في جزء منها على نموذج بولاك (J.J.Polak .1991) الذي يشير إلى العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر انطلاقاً من أن حجم السيولة المحلية دالة على حجم التغيير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفق رأس المال وبعبارة أخرى أن زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي يترتب عليه ارتفاع الطلب الكلي وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد من الإفراط بقدر أو بآخر في الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي وهنا تأتي برامج التثبيت الاقتصادي ذات الأثر الانكماشي في محاولة منها لخفض مستوى الطلب الكلي من خلال سياساتها المالية والنقدية (النجفي، ٢٠٠٢).

إن هذه البرامج الاقتصادية المصممة للأمد القصير سرعان ما تؤدي إلى الركود ونقص الاستثمارات المحلية والخارجية، فتبدأ عندئذ برامج التكييف الهيكلي ذات الأجل الطويل لذلك يمكننا الاستنتاج أن برامج التثبيت (الاستقرار) تأتى أولاً في التطبيق لكي تهيئ الظروف الاقتصادية الملائمة من اجل تطبيق التكييف (الإصلاح) الهيكلي.

(٢-٢-٢) برامج التكييف (الإصلاح) الهيكلي Structural Adjustment programs

تهدف برامج التكييف الهيكلي هذه إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الدائمة والأكثر عمقا في الاقتصاد في الأمد المتوسط والطويل ولإعادة هيكلته وتأهيله لجعل قوى السوق تلعب دورها في الاقتصاد عن طريق تحرير المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية من القيود المفروضة عليها وإزالة التشوهات في الأسعار فضلاً عن توفير الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيق ذلك، وتسمى هذه البرامج أيضاً بسياسات إدارة العرض (Supply Management policies) التي يؤمنها الاقتصاد القومي عند مستوى معين للطلب الكلي (الجبوري، ٢٠٠٧)، ويختص البنك الدولي بهذا البرامج ويرعاها حيث يرى أن سبب المديونية الخارجية للدول النامية هو مجموعة من العوامل الخارجية (الكساد الكبير، تدهور شروط التبادل، أسعار الفائدة، أسعار الدولار، النزعة الحمائية للدول الصناعية، وأخيراً الأزمة المالية العالمية)، وعند دراسة أسباب العجز في اقتصاد الدول النامية تهمل المؤسستان هذه العوامل الخارجية كأسباب مهمة ومؤثرة تساهم بشكل مباشر في إحداث الاختلال، تجعل إجراءاتها منصبة في وضع الحلول المستهدفة لإيصال الاقتصاد في الدولة المعنية إلى حالة التوزان على مسائل يرى البنك الدولي أنها تكمن في إطار برامج التكييف التي تتضمن (John, 2007):

1) نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص:تعتمد فكرة الخصخصة على أساس ان القطاع الخاص اكثر كفاءة في إعادة تخصص الموارد من القطاع العام كما ان خسارة مؤسسات القطاع العام في كثير من الدول النامية تعد السبب الرئيسي في اختلال الموازنات الحكومية، ذلك لان المساعدات الضخمة التي تقدمها الحكومة للمؤسسات العامة، في صورة دعم لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات قد زاد من العبء على الموازنة العامة، كما ان المساعدات المستمرة التي تقدم للمنتجين تتسبب في إحداث تشوهات في الأسعار وسوء توزيع الموارد وتدهور الإنتاج المحلي للسلع المدعومة من حيث الجودة والكمية، ولمعالجة الخلل فان الخيارات المتاحة تقتصر على إعادة تأهيل هذه المؤسسات او تخصيصها او تصفيتها. ولضمان نجاح عملية الخصخصة لابد من توفير الأطر القانونية فالخصخصة في نهاية المطاف قرارات و

معاملات بين الأفراد ومن ثم فان توفير الحماية القانونية للحقوق والاعتراف بها ووجود نظم قانونية وقضائية فعالة لضمان هذه الحقوق والتعاقدات أمر لابد منه لضمان نجاح الخصخصة (الببلاوي، ١٩٩٩).

2) تحرير التجارة الخارجية وزيادة التصدير وتخفيض قيمة العملة المحلية:حيث تستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقا من ان هذه الاقتصادات توجه قدرا من العجز في العملات الأجنبية وان عوائد الصادرات تعد المصدر الأساسي والموضوع لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات فقد استندت هذه الآراء إلى دراسات أجريت من قبل بعض الاقتصاديين أمثال (Balassa) و(Gupta) و(Emery) وآخرين، والتي تؤكد على ان النمو الاقتصادي دالة في الصادرات وعلية فان تحقيق الكفاءة التنافسية للصادرات تقتضي إجراء تغييرات في العلاقات بين القطاعات التي تؤدي بالمحصلة إلى تحفيز قطاع الصادرات ويتطلب ان يرافق ذلك إجراءات تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الدعم او حماية قطاع الإنتاج وعدم اعتماد سياسة إحلال الوردات والتأكيد على تطبيق الإجراءات التي تساعد على تحرير التجارة وكذلك تجدر الإشارة إلى ان إجراء التغييرات الهيكلية التي تضم ضمن مفرداتها تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى إمكانية إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق امثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية، واذا تحققت هذه الأوضاع بفعل تلك التغييرات فان ذلك يشير إلى اقتراب او تساوي الأسعار النسبية في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية وهذه يؤدي إلى تمتع الوحدات المنتجة بالكفاءة التنافسية في الأسواق الخارجية، ويعتقد خبراء البنك الدولي ان اتمام هذه الإجراءات في الاقتصادات النامية من شانها تمكين هذه الاقتصادات من مواجهة المشكلات والصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية بقدر اكبر من الموضوعاتية والكفاءة. ان مزيداً من تحرير التجارة في هذه الدول النامية يؤدي إلى كفاءة أعلى في استخدام الموارد ويسهم في الاندماج الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك بين الدول النامية نفسها، فضلاً عن إمكانية تطور كل من الإنتاج المحلي المنافس للواردات والمتجه للتصدير على السواء جراء التعرض للمنافسة الأجنبية وان يحقق مكاسب طويلة الأجل من التخصص واقتصاديات الإنتاج الواسع (عبد الغفار، ٢٠٠٢).

3) تحرير السوق المالي: ان إصلاح القطاع المالي يشكل جزءا رئيسا من عملية التحرير الاقتصادي، ذلك لان القطاع المالي يلعب دوراً أساسياً في مجالات زيادة المدخرات الوطنية وضمان تخصيص اكثر كفاءة لراس المال وإنهاء الرقابة المباشرة على أسعار الفائدة والائتمان وتشجيع المنافسة المالية وإزالة الضوابط المفروضة على توزيع الائتمان والتخفيف من القيود

المفروضة على الأسواق المالية والنقدية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فضلاً عن ضرورة تحديث وتغيير الهياكل القانونية والرقابية للصناعات المالية (Sardar, 2010).

4) تحرير أسعار عناصر الإنتاج والمنتجات من قيود الدعم وتحرير الأجور من الجمود او التحديد:وتهدف هذا الإجراءات إلى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة من خلال رفع الدعم السعري عن الإنتاج او مستلزمات واعطاء الفرصة الكافية لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيرها تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة.لذا نجد ان التكييف (الإصلاح)الهيكلي وفقا لهذا المنطق يتمثل في تعديل المسار الاقتصادي بما يضمن تجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي على الوطني والانتفاع من الإيجابيات التي قد توفرها العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن إطار معين، ولا يعدو التكييف ان يكون عملية تنموية سواء تم ذلك عن طريق قوى السوق او عن طريق التخطيط والهدف الرئيس منها هو إزالة الاختلالات المحلية والخارجية من خلال تغيرات معينة في السياسات الاقتصادية (حسين،١٩٩٣).

وتهتم برامج التكييف بالمدى المتوسط والطويل الأجل التي تخص جانب العرض في الاقتصاد،ومن الأهداف الرئيسة لتلك البرامج تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اختيار المشروعات ذات المردود المرتفع والسريع كما انها تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وخاصة من السلع الموجهة للتصدير وذلك من خلال تحسين ظروف إنتاجها وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي ومحاولة رفع كفاءة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للموارد نحو الاستخدامات المنتجة (الحمش، ١٩٩٨)، وهناك من يكتفي بالقول بان التكييف الهيكلي يمثل استجابة تكتيكية للصدمات الخارجية والاختلافات الداخلية للاقتصاد الكلي (البستاني، ١٩٩٦).

لذا يمكن القول بان التكييف بإطاره العام يمثل عملية تعديل للسياسات الاقتصادية بإطارها الشامل او الجزئي بحسب نوع تلك الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد،مما يؤثر تأثيرا إيجابيا في تقليل آثار تلك الاختلالات وتصحيحها وتجاوزها في الأجل المتوسط والطويل وفقاً لما متاح من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

(٢-٣) أهداف الإصلاح الاقتصادية

لا يمكن اعتبار الإصلاح الاقتصادي غاية بحد ذاته بل هو وسيلة لازمة لتحقيق أهداف معينة تسعى السياسة الاقتصادية إلى الوصول إليها، لذا فهو يهدف إلى (عبد الناصر، ٢٠٠٥):-

١) الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة.

٢) تخفيف عبء المديونية الخارجية.

٣) جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل والحد من تدفق رؤوس الاموال إلى الخارج من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة لراس المال .

٤) تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية والحد من الاستيراد.

٥) تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك من جانب والادخار والاستثمار من جانب اخر.

٦) السيطرة على معدلات التضخم.

٧) رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٨) تحسين أداء القطاع المالي والمصرفي.

٩) تشجيع القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

١٠) استعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

وعند لجوء الدول النامية إلى الصندوق بهدف الحصول على القروض وذلك تبعا لتزايد مديونيتها واستنفاذ احتياطياتها وعجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية وتعثر عملية التنمية فيها فان مقدار ما يقدمه كل من الصندوق والبنك الدوليين هو حزمة من المقترحات والتوصيات متمثلة بالتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، التي هي في حقيقة الأمر واجبة التنفيذ اذا كان البلد حريصا على الحصول على تسهيلات وقروض مالية، ويبدو ان التدخل واضح بين نهج الصندوق والبنك الدوليين ذلك من خلال منح القروض من قبل المؤسستين للدول لقاء ان تصلح تلك الدول المدينة أوضاعها الداخلية وذلك بان تخضع اقتصادياتها إلى وصفة الصندوق والبنك الإصلاحية التي جوهرها يتركز على اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية ومعارضة أي نوع من أنواع التدخل الحكومي وان يكون راس المال الخاص وليس العام هو ما تحتاج إليه هذه الدول، وباختصار شديد تمثل هذه الوصفة إجراءات التثبيت الاقتصادي والتكييف (عبد العزيز، ٢٠٠٢).

(٢-٤) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

حددت اتفاقية بريتون وودز في عام 1944 الأهداف الأساسية لإنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تمثلت هذه بالنسبة لصندوق النقد الدولي في تأسيس منظمة تقوم بالإشراف على نظام صرف مستقر وتقديم المساعدات المالية قصيرة الأجل للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل مؤقتة في ميزان المدفوعات .

أما البنك الدولي، فقد برزت أهم أهداف إنشائه في توفير الإقراض طويل الأجل الذي يساعد أعضاءه (دول أوروبا الغربية آنذاك) على إعادة بناء اقتصاداتها التي دمرتها الحرب العالمية الثانية في ذلك الحين، وحفز جهود التنمية في تلك الدول، وانعكس ذلك في تسمية منذ البداية بالبنك الدولي للتعمير والتنمية (Eshaq, 1985) ولم يتحول البنك نحو الدول النامية الا حينما بدأت دول أوروبا الغربية باستعادتها عافيتها بوقوف اقتصادياتها معتمدة على نفسها بدرجة كافية (Driscoll,1992) .

يتمثل الإطار الرئيس لعمل البنك في تركيز على الإقراض طويل المدى للمشاريع التنموية بشكل عام ومشاريع البنية الأساسية بشكل خاص . وقد تطور هيكل البنك الدولي إلى خمس مؤسسات هي عدا البنك الدولي للتعمير والتنمية: مؤسسة التمويل الدولية (1956)، رابطة التنمية الدولية (1960)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (1966) وأخيراً، الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (1988) (عوض الله، ١٩٩٢) .

واستناداً لتلك التطورات، فقد بات نشاط البنك الدولي يغطي خمسة مجالات رئيسية يمكن تلخيصها في : قروض المشاريع، وقروض عمليات قطاعية يدخل ضمنها قروض الاستثمار، والصيانة القطاعية، وقروض الوساطة المالية، وقروض الإصلاح الاقطاعي، وقروض التكيف الهيكلي، وقروض التعمير الطارئة (Michalepolous, 1987) .

من ناحية أخرى، فان صندوق النقد الدولي لم يلعب أي دور محدد في تصحيح أوضاع الدول حتى بداية السبعينات حيث شكل ذلك العقد بداية انطلاقة جديدة في توجه صندوق النقد الدولي نحو قضايا التثبيت الاقتصادي، وفقا لبرامج تتراوح مدتها حول عام بهدف تحقيق الاستقرار في أوضاع الدول النامية التي بدت مضطربة في ذلك الحين (Bird, 1984)، ومع منتصف السبعينات اكتشف الصندوق بان الاختلالات التي تواجهها كثير من الدول ليست مجرد تشوهات نقدية، بل ان لتلك الأوضاع جذوراً هيكلية يحتاج حلها إلى مدة أطول من تلك التي يتعامل بها الصندوق، فاستحدث الصندوق تسهيلات تأخذ في اعتباراتها ذلك الأمر مثل التسهيل الممتد عام

1974، ثم تسهيلات الإصلاح الهيكلي عام 1986، مقتحما بذلك مجال السياسات التنموية التي تعد أساساً من اختصاص البنك الدولي، ثم زاد من تداخل عمل المؤسستين قيام البنك الدولي باستحداث قروض الإصلاح الهيكلي عام 1980، والتي يتطلب الحصول عليها ضرورة تطبيق برنامج استقرار اقتصادي مشكلة بذلك الأساس نحو ما سمي بالمشروطية المتبادلة إلى ان اصبح من العسير فصل لثر سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اقتصاديات الدول المتبنية لبرامج التصحيح الاقتصادي – والتي هي الموضوع القادم في هذه الدراسة – كما اصبح البنك الدولي الآن مجرد منفذ لسياسات الصندوق (Bird ,1984).

(٢–٥) واقع الاقتصاد الأردني والسمات الرئيسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

واقع الاقتصاد الأردني

يعد الأردن بلداً صغيراً سواء من حيث المساحة او من حيث عدد السكان حيث تقدر مساحته بنحو (89206)كيلو متر ويبلغ عدد سكانه حوالي (6250) أتلف نسمة وهو بلد ذو موارد طبيعية محدودة من المياه والمعادن الاستراتيجية كما يمتاز بارتفاع معدل الزيادة الطبيعية حيث يصل معدل النمو السكاني إلى 3.4% سنويا لذا فان اقتصاده محدود الموارد وذو طاقة إنتاجية محدودة كما ان سوقه سوقا ضيقة لذا نجده اقتصادا منفتحا على الاقتصادات الخارجية ليتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية، ونظراً للتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها الاقتصاد الأردني منذ استقلاله عام 1946 فقد عمل على تأسيس بنى تحتية متكاملة وإنشاء بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة بهدف دفع النمو الاقتصادي، ويتسم الاقتصاد الأردني بسمات خاصة تتمثل في محدودية الموارد الاقتصادية ان لم يكن الافتقار إليها بشكل مطلق فهو يعاني من شحة المياه اذ يبلغ متوسط حجم الأمطار الساقطة علية حوالي(8000) مليون م3 سنويا والزراعة فيه من تعتمد على الأمطار الساقطة في المناطق المرتفعة كما تعتمد الأردن على النفط الخام المستورد كمصدر رئيس للطاقة حيث تشكل قيمة الاستيراد النفطية نحو خمس الاستيرادات الأردنية (وزارة التخطيط، ٢٠١٣).

اما على صعيد الموارد البشرية والقوى العاملة فيتسم الاقتصاد الأردني بانخفاض مشاركة السكان في القوى العاملة وارتفاع نسبة الإعالة ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية فضلا عن ارتفاع نسبة صغار السن وتأخر سن الدخول إلى سوق العمل بسبب النزعة إلى مواصلة التعليم وتدني نسبة مساهمة المرأة في القوى

العاملة، الا انه بالرغم من ذلك توافرت لدى الأردن ملاكات عمل مؤهلة ومدربة بفضل الاستثمار المتراكم في راس المال البشري نتيجة للميل الكبير للتعليم والتدريب وكانت تلك الموارد البشرية على مدى عقود متعاقبة المصدر الرئيسي لرفد دول الجوار ودول الخليج بالكفاءات التي أسهمت في البناء والاعمار مما شكل حافزا للاقتصاد الأردني ان يولي الاستثمار في العنصر البشري أهمية خاصة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ١٩٩٧).

كما اتسم الاقتصاد الأردني بضيق السوق المحلية بسبب عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المحلي المتزايد نتيجة لقلة الموارد الطبيعية وتخلف علاقات الإنتاج مما دفع إلى استيراد السلع الأساسية والكمالية هذا من جانب ومن جانب آخر فان للأردن فائضا إنتاجيا في بعض السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج مثل الفوسفات والبوتاس يعجز السوق الدخلي عن استيعابها فيتم السعي لإيجاد أسواق خارجية لتصريفها هذا جعل الاقتصاد الأردني اقتصادا منفتحا على العالم في مجال التجارة الخارجية لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية فيه،وتميل مستوى الأنشطة الاقتصادية في الأردن للتأثر بشدة بهذا العلاقات الاقتصادية ويبرز هذا من خلال مؤشرات التجارة الخارجية مع الدول العربية ودول العالم والمعونات المالية الخارجية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج كذلك تغيرات أسعار النفط، هذه العوامل جعلت الاقتصاد الأردني معرضا للتأثر بعوامل خارجية يصعب على الأردن السيطرة عليها لذا فهو يعد اقتصادا شديد التأثر بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية والسياسة الدولية (شتيوي، ١٩٩٧).

لقد اتسمت الموازنة العامة في الأردن بالعجز بسبب محدودية الموارد المحلية نتيجة لضعف البيئة الإنتاجية فقد كان لتصحيح أسعار النفط الذي بدأ في عام 1973 ودام حتى مطلع الثمانينات أثر إيجابي في اقتصاد الأردن اذ بفضلها ازداد تدفق المساعدات وتحويلات العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي.وقد تمكن الأردن بذلك من إنشاء بيئة أساسية واسعة النطاق وتحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي الا ان اندلاع حرب الخليج الأولى وهبوط أسعار النفط أثر في إيرادات دول الخليج وقد انعكس ذلك في هبوط تدفقات النقد الأجنبي والمساعدات إلى الأردن مما اضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض للمحافظة على معدلات الاستهلاك والاستثمار فارتفعت الديون الخارجية إلى مستوى عال وتعرقلت جهود الأردن في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية لذا تم التوجه نحو الاستيراد،نتيجة كل ذلك حققت الموازنة عجزا مزمنا جرى تمويله من القروض الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج وارتفعت بذلك أعباء خدمة الدين مما اضطرها إلى تبني برامج إصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف تعظيم الإيرادات المحلية عن طريق زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي.لم يكن العجز مقتصرا على جانب الموازنة فحسب بل يعاني الأردن من عجز في ميزانه

التجاري نتيجة تزايد الطلب على السلع الرأسمالية لاعتبارات التنمية الاقتصادية وارتفاع الطلب على الاستيراد خاصة من السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع الدخل المتاح بفضل التدفقات النقدية إلى الأردن فضلا عن ضيق القاعدة الإنتاجية الذي حال دون تزايد الصادرات الوطنية بشكل ملحوظ، وهذا ويعد العجز في الميزان التجاري من اخطر الظواهر التي يعاني منها الاقتصاد الأردني لانه يشير إلى حجم الخلل الهيكلي فيه الذي يؤثر بدوره تأثيرا سلبيا في عجز الحساب التجاري.

من هنا جاءت برامج الإصلاح الاقتصادي لتحاول تقليص عجز الموازنة وتخفيف الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي إلى جانب العمل على خفض معادلات الاستهلاك الكلي بشقيه العام والخاص لزيادة الادخار اللازم لتمويل الاستثمار وتخفيض معدلات التضخم وتحديث النظام الضريبي وتوسيع قاعدته ومراجعه الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو المجالات الضرورية ورفع الكفاءة المؤسسات العامة بهدف زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية وزيادة نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وزيادة احتياطات البنك المركزي بالعملات القابلة للتحويل لتغطية قيمة الاستيراد وتحسين مؤشرات أداء الاقتصاد الأردني بشكل عام ليصل في المرحلة النهائية إلى معالجة الاختلال الخارجي المتمثل في عجز الحساب الجاري، وقد كانت هذه البرامج على عدة مراحل، ولكي تتمكن من تحقيق أهدافها، عملت الأردن على التركيز على دور القطاع الخاص وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة له وإنجاز السياسات الكفيلة بضبط النفقات الحكومية وزيادة إيراداتها على نحو يضمن تحقيق معدلات متزايدة في النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نظام الإصلاحات الضريبية الذي يهدف إلى زيادة مرونة وشمولية النظام الضريبي في الأردن فضلا عن توفير قاعدة إنتاجية تساعد في تقليل الاستيراد وبالتالي تقليل عجز الحساب الجاري (وزارة التخطيط، ٢٠١٠).

(٢-٦) الظروف الاقتصادية التي أدت إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن

شهدت المدة ١٩٧٠-١٩٨٠ تطور أداء الاقتصاد الأردني نتيجة لتأثره بمجموعة من العوامل من بينها ارتفاع أسعار النفط الخام وما يترتب عليها من آثار إيجابية تمثلت بارتفاع العوائد المالية للدول العربية النفطية التي انعكست بزيادة كبيرة في حجم المساعدات والقروض العربية للأردن، وازدادت هجرة العاملين إلى دول الخليج مما أدى إلى تخفيف البطالة وارتفاع التحويلات المالية من تلك العمالة، وصاحب ذلك زيادة متوسط دخل الفرد وزيادة الطلب الكلي والذي تزامن مع ارتفاع كلفة المحروقات ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار مما أدى إلى زيادة الدعم الحكومي لكل من الأسعار الغذائية الأساسية والمحروقات (شتيوي، ١٩٩٧).

وفي مطلع الثمانينات اندلعت الحرب العراقية _الايرانية عام 1980 حيث أخذت منحا جديدا أثر على المناخ الاقتصادي للمنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص مما انعكس إيجابيا على الاقتصاد الأردني من خلال تحول ميناء العقبة إلى شريان يعوض العراق عن ميناء البصرة المعطل بفعل الحرب، وكان لهذا الأمر أثر ملموس على التجارة الخارجية للأردن وانتعاش الترانزيت عبر ميناء العقبة، وشهدت المدة 1988_1983 (مرحلة الكساد العالمي) انعكس في تراجع الأداء الاقتصادي والمالي للأردن الرئيسة من المواد الخام بفعل قلة الطلب عليها ومن ثم انخفاض الأسعار العالمية لتلك المواد (الأمم المتحدة، ١٩٩٧)، يضاف إلى ذلك كله تراجع تدفقات الأموال من حوالات العاملين في الخارج كما انخفض حجم المساعدات الإقليمية للأردن، ونتيجة لذلك انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانخفض الاستثمار في الأردن ومن ثم انخفض مستوى دخل الفرد(2)% سنوياً، وفي ظل هذا التراجع المستمر في الموارد المالية الخارجية للأردن التي كانت تصل إلى اكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، فقد سعت الحكومة ومنذ بداية الثمانينيات إلى احتواء العجز المالي، والعجز في ميزان المدفوعات من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي وبشكل كبير، مما أدى في نهاية هذه المدة إلى الوصول إلى مرحلة استنفذ فيها الأردن سبل اللجوء إلى الاقتراض الميسر، بل وانخفاض الاحتياطات الأجنبية للأردن إلى مستويات غير مسبوقة او مقبولة دوليا مما حال دون القدرة على سداد مستحقات الديون الخارجية في نهاية عام 1988 (النابلسي، ١٩٩٣)، وأصبحت الأردن مثقلة بأعباء أزمة مديونية خانقة وصلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (190)%عام ١٩٨٩ وزادت الأمور صعوبة بسبب الإشاعة حول نضوب الاحتياطات الأجنبية وانتشار توقعات سلبية حول سعر صرف الدينار الأردني مما أدى إلى ظهور حركة محمومة للتخلص من الأرصدة بالدينار الأردني ونزوح راس المال إلى الخارج.

لقد نتج عن الظروف الاقتصادية التي مر ذكرها آنفاً تشوهات واختلالات برزت في شكل تفاقم العجز المالي والتجاري وبروز ضغوط شديدة على سعر الصرف الدينار الأردني أدت فيما بعد إلى فقدان نحو (50)% من قيمته الفعلية عام 1988، كما أن انخفاض تدفق الموارد المالية أدى إلى انخفاض حجم الطلب الكلي بشكل عام، وانخفاض الإنفاق الاستثماري بشكل خاص الأمر الذي قاد إلى تعثر الأداء للاقتصاد الأردني فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي (2.5)% سنوياً خلال المدة (1983_1988) مقارنة بحوالي (10)%سنويا خلال المدة (1976_1982)، رافق ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى حوالي (15)%عام 1987، مع تزايد متوسط الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع المستوى العام للأسعار، فقد بلغ معدل التضخم نحو (14)% عام 1989 الأمر الذي يعني أن الاقتصاد الأردني يعاني في المدة المذكورة من هبوط فائض الطلب يرافقه قصور في جانب العرض (الطاهر، ١٩٩٩).

وبالرغم من التشوهات والاختلالات سابقة الذكر يعد السبب الرئيسي الذي دفع الأردن إلى تبني برنامج تصحيح اقتصادي وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي هو عدم قدرة الاقتصاد الأردني على مواجهة التزاماتها تجاه المديونية الخارجية والتي ناهزت 1.3 مليار دولار سنوياً، لذا فأنه بحاجة لإعادة جدولة الديون مع فترة إمهال طويلة، ولتخفيض سعر الفائدة، أو إلى إعفائه من جانب من تلك القروض، وكل هذا كان ممكن بدون دعم صندوق النقد الدولي، وشهادته إلى الدائنين بأن الأردن يتبنى برنامجا للتصحيح الاقتصادي، وانه ملتزما بتنفيذه بجدية.

(٢-٧) الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية:

١- **دراسة دنيس (٢٠٠١)، بعنوان "أثر التصحيح الاقتصادي على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في الأردن"**. هدفت الدراسة إلى اختبار فاعلية برنامج التصحيح الاقتصادي(١٩٩٢-١٩٩٨) في تفسير التحسن الملحوظ الذي شهده الحساب الجاري في الأردن الذي تحول من عجز نسبته ١٦،٣% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول إلى فائض في سنتيه الأخيرتين وأظهرت الدراسة ان المساعدات الحكومية مع أهميتها كبند في الحساب التجاري الأردني لم تكن السبب الرئيسي وراء تحسن الحساب الجاري.

٢- **دراسة الشمري (٢٠٠٧)، بعنوان "دور سياسات التكييف الاقتصادي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن"**. هدفت الدراسة إلى تقدير النماذج القياسية لتحديد الأثر الكلي لبرامج التكييف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية للاقتصاد اليمني لمعرفة فعالية ودور تلك السياسات في إصلاح اقتصاد اليمن وأظهرت النتائج في ان اثر التكييف كان ضعيفاً على معدل النمو وتخفيض عجز الموازنة والحساب الجاري في حين كان أثر التكييف إيجابي في معالجة مشكلة التضخم وتخفيض قيمة العملة المحلية.

٣- **دراسة عبدالله (٢٠٠٩)، بعنوان "برنامج الإصلاح الاقتصادي وأثره في الناتج المحلي الإجمالي و المديونية في الأردن للمدة (١٩٨٩- ٢٠٠٨)"**. هدفت الدراسة إلى الوقوف على التوجهات الجديدة على الصعيد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، ومدى معرفة تأثير السياسات الاقتصادية ونهج الإصلاح في نقل الاقتصاد الأردني إلى ما هو عليه الآن.

٤- **دراسة سنبل (٢٠١٠)، بعنوان "تجربة الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي"**، هدفت هذه الدراسة إلى تقويم اثر أهم تلك السياسات الخاصة برأس المال على نمو القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية وتبين ان رؤوس الأموال المتكونة بداخل القطاع الزراعي تهرب إلى خارجه وضياع كثير من رؤوس الأموال الخاصة بالتسليف الزراعي التي يتم إخراجها خارج هذا القطاع وأكدت الدراسة ضعف سياسة خصخصة المشاريع الزراعية في الإصلاحات الزراعية في الإصلاحات الاقتصادية.

٥- **دراسة سلطان (٢٠١١)، بعنوان "الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات النامية"**. هدفت هذه الدراسة إلى إعادة صياغة الإصلاحات الهيكلية برؤية جديدة في إطار الفهم السيولوجي لها تأخذ بالاعتبار ظروف البلدان النامية في ظل حكومات يعاد هيكلتها وتكوينها من جديد قادرة على تحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفساد والفقر.

٦- **دراسة الجابري والزبيدي (٢٠١٣)، بعنوان "أثر الإصلاحات الاقتصادية في الحساب الجاري"**. هدفت الدراسة إلى الوقوف على تلك المشاكل في الأردن المتمثلة ان الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحها صندوق النقد والبنك الدوليين لم تحقق الرخاء والرفاه الاجتماعيين ومحاولة معرفة تأثير تلك السياسات التي اتبعها الأردن على الحساب الجاري باعتباره ممثلاً عن ميزان المدفوعات وكونه يمثل الحساب الأهم فيه ليعبر عن التوازن الخارجي وانعكاس ذلك على أوضاع التوازن الخارجي.

ثانياً– الدراسات الأجنبية:

١- **دراسة بعنوان (٢٠٠٤) Adjustment Policies And Current Account: Empirical Evidence From Sudan** قام بها معهد سياسات التنمية والإدارة، جامعة مانشستر وسعت هذه الدراسة إلى تقييم اثر الإصلاحات التكيف على السودان واستخدمت الأسلوب الاستقرائي التطبيقي حيث اخذ ميزان الحساب الجاري كمؤشر أداء السياسات وتبين ان الإصلاحات الحكومية الخاصة كانت اكثر فعالية من تلك التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢- **دراسة تقديمية لصندوق النقد الدولي (٢٠٠٤) (IMF) Interntional Monetary Fund And Jordan** والتي تم إعدادها من قبل مكتب مستقل، وقد تضمن هذه الدراسة إطارا لتقييم مساعدات صندوق النقد الدولي للأردن من حيث الكفاءة في تحقيق أهداف برنامج

التصحيح الاقتصادي بما في ذلك تحقيق شروط صندوق النقد الدولي المطلوبة من الأردن (connditionality) وقد اتبع صندوق النقد الدولي منهجية المراقبة المكتبية للإنجازات وعمل مقابلات مع مسئولي الجانب الأردني، وكذلك القيام بتحليل إحصائي واقتصادي للمؤشرات الاقتصادية وقد تضمنت هذه المؤشرات النمو الحقيقي الاقتصاد للناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري، نمو الصادرات، التضخم، الموازنة العامة، المديونية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الاحتياطات من العملات الأجنبية وأسعار الصرف مقابل الدولار وقد اظهر هذا التحليل تحسنا في العديد من هذه المؤشرات نتيجة لتطبيق هذه البرنامج وخاصة في خاصة مجال المؤشرات النقدية.

٣- **دراسة بعنوان (٢٠٠٩) Current Account Imbalances And Structural Adjustment In Euro Area** وتسعى هذه الدراسة لدراسة تأثير الإصلاحات الهيكلية العامة خلال فترة (١٩٩١–٢٠٠٧) على القدرة التنافسية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي وخاصة الحساب الجاري للاتحاد وقد تبين أن الإصلاحات الهيكلية كان لها فوائد كبيرة في البلدان ذات القدرة التنافسية الصناعية المنخفضة وتبن من الدراسة أن عدم التوازن في الحساب الجاري يقلل من القدرة التنافسية الدولية للاتحاد الأوروبي.

٤- **دراسة حسين ونواز (٢٠١١) بعنوان Impact Evolution of Structural Adjustment Program: A Case of Pakistan** قام الباحثان بتحليل أثر برنامج التكيف الهيكلي على مؤشرات الاقتصاد الكلي الباكستاني باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للسنوات ١٩٨١– ٢٠٠١ وقد أظهرت النتائج ان بعض هذه الإصلاحات من تخفيض الدعم على المحروقات وزيادة الضرائب أدى إلى تخفيض عجز الموازنة لكنه كان له آثار أخرى معاكسة حيث زاد التضخم والبطالة والفقر.

الفصل الثالث

مراحل الإصلاح الاقتصادي في الأردن

وافقت الحكومة الأردنية على توقيع اتفاقية اول برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد والبنك الدوليين في بداية عام 1989 بعد ان لجأت الحكومة الأردنية إلى هاتين المؤسستين بسبب الحاجة الملحة للاقتراض وسد النقص الحاصل في الموارد المالية، وجدولة الديون مع نادي باريس، الأمر الذي دفع بالأردن إلى اللجوء لصندوق النقد والبنك الدوليين لتأمين دعمهما في هذا المجال .وكان الاتفاق الأول يغطي المدة (1989-1993)الا انه تعثر بسبب تداعيات أزمة الخليج الثانية عام 1990، وبعد انتهاء هذه الأزمة سارعت الأردن إلى متابعة المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين عام 1991، وحصل الاتفاق الثاني الذي يغطي المدة (1992–1998) ثم عدل للسنوات الثلاثة الأخيرة منه (1996–1998). وبعد انقضاء السقف الزمني للاتفاق الثاني حصل الاتفاق الثالث وهو يغطي المدة (1999_2004) ثم المرحلة الرابعة للمدة (2004_2006) والمرحلة الخامسة للمدة (2007_2012) وفيما يأتي توضيحاً لهذه المراحل.

(٣-١) مرحلة الإصلاح الأولى (1989_1993):

في شهر شباط من عام 1989 أرسل بنك الدولي خبراء لدراسة الأوضاع الاقتصادية في الأردن ووضع الرؤية المستقبلية وما يتوقعونه للاقتصاد الأردني، وقدم الخبراء تقريرا للحكومة الأردنية حول البرنامج المتوقع، وتم تقديم قرض بـ (60) مليون وحدة حقوق سحب خاصة، و(125) مليون دولار من الصندوق في إطار ترتيبات مساندة تغطي مدة 18 شهراً اعتباراً من تموز 1989، كما وحصل الأردن على قرض إصلاح هيكلي قطاعي من البنك الدولي بمبلغ (150) مليون دولار (الجبوري، ٢٠٠٧).

وركز برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول على محاولة تقليص عجز الموازنة لتخفيف الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي وكذلك العمل على خفض معدلات الاستهلاك الكلي بشقيه العام والخاص، لزيادة الادخار اللازم لتمويل الاستثمار، وقد جاءت الأهداف الرئيسية للبرنامج على نحو الآتي (الرفاعي، ١٩٩٧):

- تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات البرنامج ليبلغ (14)% عام 1993.

- تخفيض معدل التضخم من (14)%عام 1989 إلى (6.5)%مع نهاية عام 1993.

- زيادة الاعتماد على القدرات الذاتية في مجال الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

- تخفيض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (20)% عام 1989 إلى (10)% عام 1993من غير المساعدات المالية الدولية ومن (10)%عام 1989 إلى (6)%عام 1993مع المساعدات المالية الدولية .

- زيادة نسبة الإيرادات المحلية للدولة إلى الناتج المحلي من (29)%من عام 1989 إلى (34)% عام 1993.

- تخفيض نسبة المساعدات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (10)% عام 1989إلى (4)% عام 1993.

- تخفيض نسبة النفقات العامة الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (49)%عام 1989 إلى (44)% عام 1993.

- تخفيض نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (29.2)%عام 1989 إلى (23.5)% عام 1993، وذلك بتخفيض نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (5)%عام 1989 إلى (2)% عام 1990والوصول إلى حالة التوازن عام 1993 عن طريق زيادة نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (29)% من عام 1989 إلى (30)% عام 1993، وتخفيض نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (72)% عام 1989 إلى (58)% عام 1993.

- تنظيم الائتمان المحلي بحيث لا يتجاوز نمو السيولة المحلية ما نسبته (10)% سنوياً خلال سنوات البرنامج (IMF Survey, March 16, 1992; World Bank Annual Report, 1992).

جدول رقم (١)

أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة الأولى ١٩٨٩–١٩٩٣

المؤشر	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي					
	–				
( )					
( )					
( )					

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الدراسات والأبحاث، أداء القطاع الخارجي في ظل التصحيح، جدول رقم (٣)

غير أن جهود الإصلاح لم تدم طويلا بسبب حرب الخليج الثانية 1990 التي شكلت عائقا كبيراً إمام الاستمرار في تطبيق البرنامج الإصلاحي والتي أضافت أعباء كبيرة جدا أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني ومن بين تلك الأعباء، الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي ترتبت على فرض الحصار الاقتصادي على العراق وهي عقوبات دولية كان لزاما على الأردن ان يلتزم بمضامينها، وعلية فان الأردن خسر عوائد الصادرات إلى العراق كسوق استهلاكي كبير يصرف الأردن فيه منتجاته المحلية من السلع والخدمات هذا من جانب، زمن جانب اخر توقف التدفقات النقدية في صورة مساعدات ومنح وحوالات العاملين من دول الخليج، فقد عاد ما يقارب (300000) مواطن أردني من الخليج على أثر الأزمة مما جمل الأردن أعباء مالية إضافية لاستيعاب العائدين الجدد في الاقتصاد الأردني قدرت بما يزيد على (3)مليار دولار، وذلك نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي والاستيراد من الخارج لتلبية الزيادة في الطلب الناتج من عودة هؤلاء العاملين المغتربين مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري (عماري وشخاترة، ١٩٩٣).

وعلى الرغم من هذه الأحداث وبسبب الأداء الإيجابي لمؤشر الاقتصاد بفعل برنامج الإصلاح الاقتصاد رغم تعثرها نسبياً، رأت الحكومة الأردنية بأنه من الضروري ان تستمر جهود الإصلاح بموجبه برنامج آخر للإصلاح الاقتصادي للمدة 1992_1998 وقد لوحظ تطور أداء

الاقتصاد الأردني واظهر نموا ملموسا خلال السنوات الأربعة الأولى للبرنامج مما دفع إلى إعادة النظر في أهداف البرنامج للأعوام 1996_1998 وذلك بالسماح لمعدلات أعلى للنمو الاقتصادي في ظل الإنجازات المتميزة للبرنامج الأصلي.

(٣-٢) مرحلة الإصلاح الثانية (1992_1998)

نتيجة لتوقف عن البرنامج الإصلاحي الأولى نتيجة حرب الخليج استمر الوضع على ذلك إلى أن استقرت الأوضاع في عام 1991، فأخذت الحكومة بالتشاور مع صندوق النقد الدولي لتنتهي مشاوراتهما بالخروج ببرنامج تصحيح اقتصادي جديد متوسط الأجل يغطي الفترة (1992_1998)، ومن الجدير بالذكر أن الأهداف الرقمية للبرنامج الثاني عدلت عام 1995 بسبب شعور صندوق النقد الدولي بإمكانية تحقيق الاقتصاد الأردني أهدافا أعلى مما وضعت له في الأساس.

الأهداف والعناصر الرئيسة لبرنامج التصحيح الاقتصادي الثاني

يوضح الجدول رقم (١) الأهداف الرقمية الرئيسة لهذا البرنامج والتي يتلخص أهمها في: زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي للاقتصاد بما يسمح بزيادة مستوى الدخل الحقيقي الفردي بنحو 3% في نهاية الفترة، وخفض معدل التضخم، وموازنة الحساب الجاري في نهاية فترة البرنامج، وزيادة الاعتماد على الطاقة الذاتية في مجالات الموازنة العامة للدولة والمدفوعات، (IMF Survey, 1992; JEM, No.11/ 91). ولتحقيق هذه الأهداف تطلب البرنامج تبني مجموعة من السياسات والإجراءات تتمحور حول تخفيض العجز المالي والجاري، وضبط معدلات التضخم والحد من البطالة، وإعادة جدولة الديون الخارجية (IMF Survey, March 16, 1992; World Bank Annual Report,1992)

كما يمكن تلخيص العناصر الرئيسية للبرنامج في مجال الموازنة العامة والسياسة المالية والنقدية وغيرها من المفروضة في البرنامج على النحو التالي:

1) في مجال الموازنة العامة والسياسة المالية.

يستهدف البرنامج خفض العجز المالي (قبل المساعدات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2.5)% في العام الأخير للبرنامج ويسعى لتحقيق ذلك من خلال العمل على زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق العام، والمستهدف هنا زيادة الإيرادات المحلية بمعدل نمو

أعلى من الناتج المحلي الإجمالي . من ناحية أخري، يرى البرنامج ضرورة ضبط الإنفاق العام بحيث تنخفض نسبة نموه السنوي عن تلك الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، وضمن هذا السياق يرى البرنامج ضرورة معالجة ما يراه من قصور في هيكل الإيرادات المحلية بضرورة إعادة النظر في النظام الضريبي، إدخال الضريبة على المبيعات بدلاً من ضريبة الاستهلاك، كما يركز على ضرورة توسيع وعاء ضريبة الدخل.

أما في مجال الإنفاق العام،فيركز البرنامج على ضرورة ضبط عناصره سواء الجاري منها أو الاستثماري، وتحتل بنود الأجور والدعم والإنفاق العسكري أهمية خاصة في مجال ترشيد الإنفاق الجاري، أما في مجال الإنفاق الاستثماري، فيرى البرنامج ترك ذلك القطاع الخاص باستثناء البنية التحتية والمشروعات الكبيرة.

2) في مجال السياسة النقدية

يهدف البرنامج إلى المحافظة على سعر صرف الدينار وتخفيض معدلات التضخم بحيث لا تتجاوز 4.5%، وذلك من خلال اعتماد سقف للتوسع النقدي المحلي، ووضع حدود للتوسع في التسهيلات المصرفية.

3) في مجال ميزان المدفوعات

حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز وضع ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات من العملات الأجنبية وذلك من خلال خفض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بتشجيع الصادرات وضبط الواردات، وبناء احتياطيات من العملات الصعبة كافية لتغطية ثلاثة اشهر من المستوردات.

4) في مجال القطاعات الإنتاجية

يهدف البرنامج إلى زيادة فعالية دور القطاع الخاص في الاقتصاد القومي وتحسين كفاءة وأداء وحدات القطاع العام، ويحدد لتحقيق ذلك مجموعة من العناصر حول إعادة هيكلة الاستثمارات بتشجيع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة، وتحقيق مزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد بين القطاعات وذلك من خلال تصحيح هيكلة حوافز الاستثمار وتحرير الأسعار سواء في مجال المواد الأولية أو الإنتاج النهائي (IMF،1992).

والجدير بالذكر ان البرنامج سمح للأردن بالحصول على ترتيبات مساندة جديدة من الصندوق بمبلغ (44.4) مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 61.1 مليون دولار أمريكي) وذلك على مدى سنة ونصف اعتباراً من آذار (مارس) 1993، كما ساهم الاتفاق بتحرير الدفعة الثانية لاتفاقية قرض البنك الدولي للإصلاح القطاعي والذي توقف عام 1990 بعد اندلاع أزمة الخليج وتوقف العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي الأول (IMF Survey, 1992; IMF,1992).

ومن ناحية أخرى سهل التوقيع على البرنامج الجديد السبيل إلى حصول الأردن على اتفاق بإعادة جدولة الديون المستحقة لدائنين رسميين (نادي باريس)، كما سعى البنك الدولي عقب توقيع الاتفاق إلى الحصول على المزيد من الدعم للأردن لتغطية الفجوة المالية على مدى السنوات القادمة بما يتماشى والبرنامج (World Bank,1992)).

جدول رقم (٢)

أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة الثانية ١٩٩٢-١٩٩٨

المؤشر	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي							
( )							
( )							
( )							

المصدر: (الفانك، ١٩٩٢).

جدول رقم (٣)

أداء الموازنة العامة مقارنة مع أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٠–١٩٩٧

من GDP%

المؤشر	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧	
( )																
( )																

المصدر: نشرة مالية الحكومة، وزارة المالية الأعداد ٢٠٠١/١٠، ٢٠٠٢/١١

النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني العدد ٢٠٠١/١٢

* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

الإصلاح الاقتصادي الموسع (1996_1998)

استمر الأردن في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني (1992_1998) إلى أن تمت مراجعته في نهاية عام 1995،حيث تم تعديل الأهداف الرقمية بعض بنود البرنامج بسبب تصور كل من صندوق النقد والبنك الدولي إمكانية تحقيق الاقتصاد الأردني لأهداف أعلى مما وضعت له في الأساس وكان نتيجة تلك المراجعة صياغة ما يسمى بالبرنامج الموسع للفترة (1996-1998)، (IMF, 1995).

وفيما يلي موجز بأهم أهداف هذا البرنامج :

1) تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن (6)% لرفع مستوى المعيشة وتوفير المزيد من الفرص العمل.

2) المحافظة على معدلات المستوى العام للأسعار عند حدودها الحالية.

3) تخفيض العجز في الحساب الجاري إلى اقل من (3)%من الناتج المحلي الإجمالي عام 1998.

4) زيادة احتياطات المملكة من العملات الأجنبية لتصبح كافية لتغطية قيمة ثلاثة أشهر من المستوردات والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني من خلال الحصول على تمويل إضافي مقداره (300)% مليون دولار.

5) المحافظة على متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوياته المرتفعة بواقع (33.9)% بالإضافة إلى تحسين معدل الادخار خاصة ادخارات القطاع العام وتهيئة الموارد لاستخدامها في أنشطة القطاع الخاص في الصناعات التصديرية.

6) استمرار ضبط الإنفاق الحكومي الجاري لتخفيض عجز الموازنة من (4.8) % للعام 1998 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

7) استمرار السياسة النقدية بالتوجه نحو المحافظة على جاذبية الموجودات المحررة بالدينار الأردني مقارنة مع تلك المحررة بعملات أجنبية وذلك من خلال:

- استمرار تبني السياسات تحافظ على أسعار الفائدة عند مستويات محفزة للادخار.
- استمرار المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار الأردني.
- الاستمرار في إعادة بناء احتياطات المملكة من العملات الأجنبية.

8) الاستمرار في تهيئة المناخ المناسب لنمو نشاط القطاع الخاص المتجه نحو الخارج لزيادة الصادرات الوطنية وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات وذلك من خلال:

- الاستمرار في تحديث وتطوير التشريعات المالية والاقتصادية.
- زيادة الانفتاح الاقتصادي على العلم الخارجي.
- تحسين دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني عن طريق الخصخصة وتحسين المناخ الاستثماري لتفعيل دور هذا القطاع.
- تحسين شبكة الأمن الاجتماعي.

9) الاستمرار في تخفيض حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي من خلال مقايضة الدين بالمساعدات وبحقوق رأس المال مع السعي لتخفيض أعباء هذه المديونية كنسبة من الصادرات الوطنية،وفيما يتعلق بالمؤشرات الرقمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع فهي نفس مؤشرات برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني للسنوات (1992_1998) مع تعديل في بعض بنود البرنامج (الفانك، ١٩٩٢).

(٣-٣) مرحلة الإصلاح الثالثة (1999_2004)

تم التفاوض بشأن برنامج الإصلاح الثالث مع بعثة صندوق النقد الدولي وأقرت صيغته النهائية بتاريخ 1999/3/17 اذ لم تختلف أهدافه كثيرا عن البرنامج السابق من حيث التركيز على أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني التي يجب تصحيحها عبر البرامج والسياسات الإصلاحية ورفع معدل النمو الاقتصادي والمحافظة على نسبة تضخم منخفضة، تمثلت أهداف البرنامج بالآتي (IMF،1999):

- تحقيق زيادة متواصلة في معدلات النمو الاقتصادي وتوقع تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمو معدله (2)% بالأسعار الثابتة لعام 1999، ليرتفع من (3)% إلى (4)% بحلول عام 2001 ويكون ذلك نتيجة زيادة حجم الاستثمارات والصادرات.
- احتواء التضخم ضمن معدلات منخفضة تتراوح ما بين (2)%و(3)%سنويا.
- تسجيل نمو في السيولة المحلية بمعدل (6)%،(6.6)%،(7.2)%في الأعوام 1999،2000،2001 على التوالي.
- تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات قبل المساعدات في عام 2001 إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 إلى 4% 2001.
- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية من 40% إلى 30%.
- وضع سقوف على صافي الاقتراض الحكومي المدرج ضمن الموازنة العامة، وهذه السقوف تجيز السحب من أجهزة الحسابات الحكومية عدا حساب الخزينة بواقع 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بشكل رئيس بالإنفاق الممول من حساب الخزينة.
- الاستمرار في خصخصة المؤسسات العامة كسلطة المياه، والملكية الأردنية، وشركات الاتصالات الأردنية وبيع أسهم الحكومية في عدد من الشركات الصناعية.

- المضي قدما في تنفيذ برنامج تعزيز الإنتاجية الاجتماعية حيث تم تمويل المتطلبات اللازمة للمرحلة الأولى من البرنامج 1999 إلى 2001 من البنك الدولي والدول المانحة ومؤسسات دولية أخرى.

جدول رقم (٤)

أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة الثانية ١٩٩٩–٢٠٠٤

المؤشر	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي						
		–	–	–	–	
( )						
( )						
( )						

المصدر: وزارة المالية، نشر مالية الحكومة، الأعداد ٢٠٠٢/١١، ٢٠٠٣/١١، ٢٠٠٤/١١
النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأعداد، ٢٠٠٣/١١، ٢٠٠٤/١٠

بالإضافة إلى مساهمة الحكومة، ومن مشاريع المرحلة الأولى:

- برنامج دعم التدريب التشغيلي.
- مشروع دعم الأجور للفقراء.
- تنفيذ مشروع تنمية المشاريع الصغيرة ومتوسط الحجم في جنوب المملكة.
- الموافقة على العقود الهندسية لمشاريع البنية التحتية في بعض المخيمات السكانية العشوائية.
- زيادة المخصصات الشهرية لدعم العائلات الفقيرة من 60 دينار إلى 82 دينار.

- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قبل المساعدات إلى (7)% في عام 1999 والى (3.3)% بإضافة المساعدات، كذلك توقع انخفاض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (1.5)% سنويا ليصل إلى (4)% عام 2001.

سجل الاقتصاد الوطني معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، على مدار السنوات الأربع الماضية تفوق معدلات النمو السكاني، وسجلت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية مستوى غير مسبوق يغطي حوالي (8) شهور من المستوردات السلعية والخدمية، وبقي معدل التضخم ضمن حدود مقبولة لم تتجاوز(2.5)%، ونمت الصادرات الوطنية بمعدلات ملموسة وصلت إلى 25.1% و 15.1% و5.3% خلال السنوات 2001 و2002 و2003 على التوالي. إلى جانب ذلك فقد بدأ القطاع الخاص يحل تدرجيا مكان القطاع العام في مختلف النشاطات الإنتاجية، وبدأت ثقافة الاستثمار الخاص المنتج تتكون وتتأطر بصورة أكثر كفاءة وفاعلية. وقد تحقق ذلك كلة رغم الظروف الإقليمية والدولية غير المواتية، الأمر الذي يؤكد على ان مسيرة الإصلاح قد مكنت الاقتصاد الوطني من التجاوب المرن مع المستجدات واستيعاب الصدمات الخارجية،واصبح الأردن يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة في مسيرته التنموية، تقوم على الحفاظ على الإنجازات التي تحققت والبناء عليها، وتستجيب لمتطلبات التنمية الجديدة، والتحديات التي تفرضها الظروف والتطورات الاجتماعية والاقتصادية محليا وإقليمياً ودولياً، والتي من أبرزها استمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر، والاختلالات الكبيرة في سوق العمل، وارتفاع عجز الموازنة العامة وحجم المديونية الخارجية، ضعف سوق المال، وتغير الشراكات التجارية وهيكل حجم المساعدات الخارجية، وقد أصبحت هذه التحديات تستوجب علينا أكثر من أي وقت مضى، ضرورة الاعتماد على الذات في تمويل المتطلبات التنموية، والعمل الدوؤب لمواكبة آخر المستجدات في تغيير أنماط الإنتاج التي أصبحت تركز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتستخدم بكفاءة آليات اقتصاد المعرفة.(وزارة المالية،١٩٩٩).

واصل الأردن السير قدما في نهج التصحيح حيث توصل في شهر أيار من عام 2002 إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي حول برنامج للإصلاح الاقتصادي لمدة عامين ويمتد حتى منتصف عام 2004،وسعت الحكومة من وراء ذلك إلى تعزيز وترسيخ المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية، وتتمثل أهداف هذا البرنامج في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يساهم في التأثير الإيجابي بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطنين ليصل إلى حوالي 7.3% عام 2004 وذلك عن طريق مواصلة الإصلاحات الهيكلية والاستمرار في تطبيق سياسات كلية مناسبة،كما يهدف أيضاً التخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة لبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، وشكل إصلاح نضام التقاعد الحكومي إحدى أولويات هذا البرنامج وذلك نظرا للأعباء المالية الكبيرة لهذا النظام على الموازنة العامة للدولة (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢).

جدول رقم (٥)

أداء الموازنة العامة مقارنة مع أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٨-٢٠٠٤ منGDP

المؤشر	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
	برنامج	فعلي	برنامج	فعلي	برنامج	فعلي	برنامج	فعلي	برنامج	فعلي	برنامج	فعلي	برنامج	فعلي
( )														
( )														

المصدر: نشرة مالية الحكومة، وزارة المالية الأعداد ٢٠٠٤/١٠، ٢٠٠٥/١١

النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني العدد ٢٠٠٦/١٢

(٣-٤) مرحلة الإصلاح الرابعة (2004-2006)

أعلن في هذه المرحلة عن البدء بالخصخصة،وتحرير التجارة من العديد من القيود والإجراءات التي سادت آنذاك، فبداء العمل بالتعرفة الجمركية، والانتقال من ضريبة الاستهلاك وضريبة الدخل إلى ضريبة المبيعات، والعمل التدريجي على تطبيق ضريبة المبيعات الجديدة بإصدار قانون خاص بها وتعديله، وقد أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بتحرير التجارة وتصحيح المسارات السابقة،فأصدرت العديد من التشريعات والأنظمة لتنظيم وتطوير وتشجيع التجارة والصناعة والاستثمار المحلي والأجنبي، كما أعادت الكثير من الترتيبات (العتوم، ٢٠٠٥).

قامت الحكومة بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006، التي تركز على أهمية الحفاظ على الثوابت الرئيسية في السياسة الاقتصادية والمتمثلة في استدامة الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية وتفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن دور القطاع الخاص كمشارك رئيسي في النشاط الاقتصادي، والانطلاق من هذه الثوابت نحو اعتماد السياسات والإجراءات الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق نقلة نوعية في

أداء الاقتصاد الوطني، وإحداث تغيير ملموس في نوعية ومستوى معيشة الموطن من خلال استهداف معدل نمو اقتصادي حقيقي يصل إلى (6)% سنوياً بحلول عام2006، والمحافظة على معدلات التضخم ضمن المستويات المقبولة وبما لا يتجاوز (1.8)%، كما تستهدف هذه الخطة الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وذلك من خلال تنفيذ استثمارات نوعية وكمية في مجالات التنمية المحلية، واستحداث برامج تهدف إلى تمكين المواطنين وتوفير الفرص المناسبة وخصوصا فئتي الشباب والنساء، إلى جانب تشجيع وتعزيز الاستثمار الخاص، ومديونية خارجية لا تتجاوز ما نسبته (60)% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عام 2006،كما تؤكد هذه الخطة على أهمية المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتخفيض أعباء الدين وذلك من خلال ترتيب أولويات المشاريع التنموية الممولة من الخزينة أو المنح أو القروض بصورة علمية وموضوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار النفقات الجارية المستقبلية التي ستترتب على الاستثمارات العامة التي سيتم تنفيذها في ظل قيود الموازنة والتمويل المتاح من المصادر المحلية والخارجية (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

أولاً: منهجية إعداد الخطة

تم تقدير المؤشرات المستهدفة ضمن الإطار الكمي للاقتصاد الكلي للسنوات (2004–2006) استنادا إلى الفرضيات والأسس التالية:

١. اعتماد توقعات الحكومة وصندوق النقد الدولي في شهر تشرين ثاني 2003، للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، مثل معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، والبنود الرئيسية للموازنة العامة وميزان المدفوعات والمؤشرات النقدية للسنوات 2004–2006.

٢. الاسترشاد بنتائج النموذج الكلي للاقتصاد الأردني الذي تم إعداده في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تقدير أداء مختلف القطاعات الاقتصادية اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في هذا النموذج وأدائها المستقبلي استنادا إلى عدد من الافتراضات، ومن أبرزها تحسن الظروف الإقليمية والدولية، وتزايد حركة التجارة الخارجية والاستثمار، وديمومة الاستقرار المالي والنقدي.

٣. تمويل كامل الإنفاق الإضافي لخطة العمل خلال السنوات 2004–2006 اعتمادا على توفير المساعدات الخارجية، مما يعني عدم وجود أي انعكاسات على عجز الموازنة.

ربط تحقيق المؤشرات الاقتصادية المستهدفة ضمن الإطار الكمي بالمشاريع والسياسات والإجراءات الواردة في الخطة على المستويين الكلي والقطاعي، والتي سيتم تنفيذها بكفاءة في إطار البرامج الزمنية المعتمدة (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

ثانياً: القطاع الحقيقي

- الأهداف

١. تحقيق معدل نمو حقيقي مستدام في الناتج المحلي الإجمالي نسبته (6.0%) في عام 2006، لتحسين مستوى معيشة المواطن بحيث يصل معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما نسبته (3.6%)في عام 2006 .

٢. تحفيز الادخار المحلي بحيث لا تقل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (7.0%) عام 2006.

٣. زيادة نسبة مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (47.0%) في عام 2006.

٤. الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم ما نسبته (1.8%) سنوياً.

تعزيز إنتاجية العامل في الاقتصاد الأردني لتنمو بمعدل يتراوح ما بين (1.2–1.5%) خلال السنوات 2004–2006 (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

- السياسات والإجراءات

1.تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها من خلال التركيز على نوعية التعليم العام والتدريب المهني والتقني، للانتقال من الاعتماد على الاقتصاد القائم على الموارد إلى الاقتصاد المعرفي.

2. توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال تحويل دور الدولة من المشارك الأساسي في العملية الإنتاجية إلى دور المنظم والمشرف والمراقب، والإسراع في تنفيذ عمليات الخصخصة في قطاعات الطاقة، والتعدين والنقل و البريد وغيرها.

3. تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال استمرار في الآلات والمعدات لتعزيز إنتاجيته.

4. تحسين القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية من خلال تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وخفض الكلفة.

5. ترسيخ ثقافة المنظمين من خلال إتاحة الفرصة أمام الأفكار الخلاقة والمبدعة في عملية النمو الاقتصادي.

6. تعزيز أسس الحاكمية من خلال ايلاء محاور المشاركة والحرية والتعددية والشفافية كل العناية والاهتمام.

7. تعميق سوق راس المال الذي يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستقطاب المدخرات وحفز الاستثمار المحلي والأجنبي طريق الاستمرار في :

- تسنيد الدين العام وطرح أدواته من خلال مزادات دورية.
- تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المشترك.
- استحداث الأدوات المالية الحديثة كالمشتقات والخيارات.

8. تعزيز المقدرة التنافسية للسلع والخدمات المصدرة وتنويعها والوصول إلى أسواق جديدة.

9. متابعة الخطوات الواسعة التي خطاها الأردن في مجال الانفتاح الاقتصاد والاندماج مع السوق العالمي وتعظيم الاستفادة منها.

10. تحسين كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال توسيع الخدمات الحكومية الأساسية وتحسين كفاءة إيصالها إلى كافة المواطنين (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢).

جدول رقم (٦)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

مليون دينار

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
( )			

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤.

جدول رقم (٧)

خلاصة الموازنة العامة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

مليون دينار

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
	-	-	-

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤.

جدول رقم (٨)

خلاصة الموازنة العامة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

(%)من الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
	–	–	–

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤.

ثالثاً: القطاع النقدي

- **الأهداف**

1. الحفاظ على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار، واستقرار أسعار السلع والخدمات، وتوفير هيكل ملائم لأسعار الفائدة.
2. التحكم في معدلات نمو السيولة المحلية بما ينسجم مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويضمن احتواء معدل التضخم ضمن مستويات مقبولة.
3. الحفاظ على مستويات مريحة من الاحتياطات من العملة الأجنبية تكفي لتغطية ما يزيد عن (7) شهور من المستوردات من السلع والخدمات.
4. تعزيز مناعة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال اعتماد أحدث عمليات المتابعة والرقابة وتحليل المخاطر في الصناعة المصرفية (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

السياسات والإجراءات:

1. ضخ السيولة اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي مع مراعاة الحفاظ على المستوى المستهدف للتضخم، واستخدام الأدوات النقدية المتاحة، بما في ذلك شهادات الإيداع، كوسيلة لتعقيم التدفقات من العملات الأجنبية والتكيف في استخدام هذه الأدوات مع تغير وتيرة النشاط الاقتصادي وبالتالي تغير مستوى الطلب على النقود.
2. توفير هيكل أسعار فائدة يساعد في دفع وتيرة النشاط الاقتصادي وتحقيق معدل النمو المنشود، ويتواءم مع تطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، في الوقت الذي يحقق الحفاظ على جاذبية الدينار كوعاء ادخاري.
3. تشجيع الجهاز المصرفي على توفير التمويل المطلوب للمشاريع الاستثمارية، وخصوصا التمويل طويل الأجل.
4. تعزيز القدرات في مجال تقييم المخاطر المصرفية وإدارة المخاطر.
5. تبني أحدث معايير الرقابة والمحاسبية في الصناعة المصرفي (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

جدول رقم (٩)

مؤشر القطاع النقدي ٢٠٠٤-٢٠٠٦

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
( )( )			
(%)			
( )			
/			
*			
**			

***مقاسا بالتغير النسبي في المؤشر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة**
**** مقاسا بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي،برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤.

رابعاً: الموازنة العامة

- **الأهداف**

1. زيادة الاعتماد على الموارد المالية المحلية.
2. تحقيق الاستقرار المالي من خلال ضبط العجز في الموازنة العامة بزيادة الإيرادات المحلية وضبط الإنفاق الجاري، بحيث لا يتجاوز العجز في الموازنة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ما نسبته (2.8)% بحلول عام 2006.

- **السياسات والإجراءات**

1. إعداد تصور متكامل لآليات إعادة هيكلة الموازنة العامة وتحسين الأداء المالي بما يكفل:

- ضبط وترشيد الإنفاق الجاري،وتوجيه المزيد من الصادرات نحو الإنفاق، الرأسمالي المنتج.
- إزالة التشوهات الناجمة عن الدعم غير المباشر للمحروقات وبعض الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه.
- زيادة الإيرادات الحكومية المحلية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي عن طريق بناء القدرات المؤسسية الضريبية الفاعلة وإيجاد قاعدة بيانات شاملة، وترشيد الإعفاءات الضريبية.

2. العمل على إعداد إطار متوسط المدى للموازنة العامة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للوصول إلى إعداد الموازنات على أساس الأداء.
3. تحديد وتخصيص الإنفاق الرأسمالي بناء على أولويات محددة تتلاءم مع متطلبات كل وزارة وقدرتها على التنفيذ وجاهزية المشاريع للبدء بالتنفيذ.
4. ضمان الاستدامة المالية لنظام التقاعد من خلال استكمال إجراءات إصلاح هذه الأنظمة بما يكفل العدالة وضمان حقوق ورفاه الأجيال الحالية والقادمة.
5. وضع خطط عمل وبرامج زمنية للتدرج في اعتماد موازنات المحافظات كأساس لإعداد الموازنة العامة للدولة (وزارة التخطيط،٢٠٠٤).

جدول رقم (١٠)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٢٠٠٤-٢٠٠٦ املیون دینار

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
–			
–			
:			

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي،برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤.

جدول رقم (١١)

الأهمية النسبية لبنود على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٢٠٠٤-٢٠٠٦ انسبة مئوية

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
–			
–			
:			

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي،برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤.

خامساً: الدين العام

- **الأهداف**

1. عدم تجاوز الرصيد القائم الدين العام الداخلي والخارجي ما نسبته (78)% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2006، بحيث يصل :

- الرصيد القائم للدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (53.4)%.
- الرصيد القائم للدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (24.5)%.

2. الحفاظ على معدل خدمة الدين العام الخارجي، كنسبة من الصادرات، ضمن مستويات مقبولة ومعدلات متناقصة، بحيث يصل إلى حوالي (15.0)% في عام 2006.

- **السياسات والإجراءات**

1. وضع الضوابط على الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر.
2. استمرار السعي لتنفيذ المزيد من عمليات مبادلة الديون بأشكالها المختلفة.
3. تعميق سواق راس المال وتأطير عملية إصدار السندات الحكومية بصورة منتظمة ودورية.
4. استخدام جانب من عوائد التخاصية لتسديد جزء من المديونية الخارجية (وزارة التخطيط،٢٠٠٤).

جدول رقم (١٢)

الدين العام ٢٠٠٤-٢٠٠٦

مليون دينار

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
(%)			
(%)			
(%)			
*			

* نسبة إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي،برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي،٢٠٠٤.

سادساً: ميزان المدفوعات

- **الأهداف**

الحفاظ على الأداء الإيجابي الذي حققه ميزان المدفوعات خلال السنوات السابقة من خلال:

1. تحقيق فائض في الحساب الجاري عن طريق تباطؤ العجز في ميزان التجاري، واستمرار الفائض في ميزان الخدمات.
2. تحقيق تباطؤ ملموس في عجز حساب راس المال واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تحقيق المزيد من عمليات الدين.

- **السياسات والإجراءات**

1. تطوير سياسة تجارية واستراتيجية لدخول إلى المزيد من الأسواق الخارجية من خلال:
   - تحديد فرص التطوير التجاري والأسواق المستهدفة.
   - قيام القطاعين العام والخاص بالإعداد والتفاوض على الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف وإستراتيجيات النفاذ للأسواق الخارجية.
   - تعزيز دخول الأردن في النظام التجاري متعدد الأطراف من الدخول في ترتيبات تجارية إقليمية جديدة.
2. تطوير وتعديل هياكل التعرفة الجمركية ومعالجة سياسات تمويل التجارة.
3. الاستغلال الأمثل للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية القائمة لتعظيم الاستفادة من الفرص التي توفرها وإيجاد آليات مراقبة مناسبة للتعرف على الصعوبات التي تعترض تنفيذها.
4. استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تحقيق المزيد من عمليات مبادلة الدين.
5. العمل على تفعيل دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج لترويج الأردن وجذب الاستثمارات الأجنبية، والمساعدة في تحسين فرص نفاذ المنتجات الوطنية للأسواق الخارجية.

6. دعم قيام بيوت متخصصة للتصدير.

7. إنشاء وإدارة مركز معلومات كفؤ حول كافة الجوانب المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

جدول رقم (١٣)

ميزان المدفوعات ٢٠٠٤-٢٠٠٦

مليون دينار

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
	–	–	–
	–	–	–
( )	–	–	–
( )			
	–	–	–
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي،برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي،٢٠٠٤.

جدول رقم (١٤)

ميزان المدفوعات ٢٠٠٤-٢٠٠٦

(%) من الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
	–	–	–
	–	–	–
( )	–	–	–
( )			
	–	–	–
الميزان الإجمالي	١,٤	٠,٢	٠,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤.

(٣-٥) مرحلة الإصلاح الخامسة (2007_2009)

احتوى هذا البرنامج على مجموعة من التوصيات التي ناقشت الاستقرار المالي والنقدي، وضرورة وجود خطة وطنية لمواجهة الارتفاع القياسي لأسعار النفط وانعكاساتها على المالية العامة ومستوى معيشة المواطن، وجذب الاستثمار وتوفير فرص العمل، ودعم البرامج المواجهة لتأهيل وتدريب وتشغيل الموارد البشرية (IMF, 2007).

ومن أهداف البرنامج

1. تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 3% خلال خمس سنوات، من خلال ترشيد الإنفاق الجاري وتحسين كفاءة الإنفاق العام، واعتماد نظام الأولويات في تخفيض الإنفاق.

2.تعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل بنود الموازنة العامة.

3.استكمال الإصلاحات التي شرع بها في مجال أنظمة التقاعد، ودراسة إمكانية إنشاء محفظة استثمارية تمول من عائدات التخاصية لتغطي عائداتها جانبا من تكاليف المتقاعدين المدنيين والعسكريين الحاليين دون المساس بحقوقهم، ودراسة إمكانية استيعاب الموظفين والعسكريين الذين تم تعيينهم قبل عام (1995) وعام (2003) على التوالي، وما زالوا على رأس عملهم، إلى مظلة الضمان الاجتماعي مع مراعاة قدرة مؤسسة الضمان الاجتماعي على استيعابهم بصورة تدريجية، من ناحية، وقدرة الخزينة على تحمل التكاليف الناجمة عن ذلك، من ناحية أخرى.

4. الإسراع في تنفيذ مكونات إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلة جهاز الخدمة المدنية بما يساهم في تحسين أداء الوزارات والمؤسسات المختلفة، وذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية ودمج أو إلغاء بعض المؤسسات إذا اقتضت الحاجة ذلك وتبسيط الإجراءات الحكومية والوصول بالقطاع العام إلى الحجم الأمثل، وزيادة كفاءة عملية اتخاذ القرار الحكومي وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية في مختلف الوزارات والدوائر والتخلص من الازدواجية في المسؤوليات.

5. تطوير وتحديث النظام الضريبي بما يحقق العدالة والمساواة، وذلك من خلال كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال إعادة النظر بالتشريعات ذات

العلاقة لتحقيق الاستقرار في هذه التشريعات لجذب الاستثمار ورفد الخزينة بموارد إضافية دون المساس بالقدرة التنافسية للصادرات الوطنية، وعلى وجه الخصوص فان الحاجة تدعو إلى الإسراع في إخراج المشروع المعدل لقانون ضريبة الدخل إلى حيز الوجود والذي يجب أن يكون منسجماً مع مبادئ الدستور.

6. عدم التوسع بالإعفاءات والاستثناءات في ما يتعلق بالضرائب والرسوم.

7. إعادة النظر في آليات إعداد وتنفيذ الموازنة والرقابة عليها من خلال تنفيذ برنامج تحديث الإدارة المالية الذي يتشكل من وضع الإطار المالي المتوسط المدى للنفقات، وتفعيل الرقابة المالية، ووضع نظام لأولويات الإنفاق، وإعداد الموازنة البنية على النتائج.

8. توسيع وتسريع تنفيذ عمليات التخاصية في المجالات ذات الطبيعية الإنتاجية وضرورة تقييم المؤسسات أو الشركات التي ستتم خصخصها بصورة عادلة ودقيقة وفق أحدث المعايير العالمية المحاسبية والمالية، إلى جانب إجراء دراسة لتقييم الأثر الاقتصادي والمالي والاجتماعي لعمليات التخاصية التي تنفيذها لغاية الآن.

9. توجيه الدعم إلى المواطن المستحق وليس إلى السلعة أو الخدمة.

10. تكثيف الجهود لاستغلال اتفاقيات مبادلة الدين الخارجي وشراء جانب منه خلال استخدام جزء من عوائد التخاصية.

11. تعزيز القدرات المؤسسية في مجال إدارة الدين العام.

12. وضع سقف للراتب التقاعدي وسقف للراتب الخاضع لاقتطاعات الضمان الاجتماعي.

13. زيادة عدد سنوات الراتب التي يتم على أساسها احتساب الراتب التقاعدي لتكون اكثر من عاملين، وبصورة تدريجية.

14. تعزيز قدرة البنك المركزي في مجال الرقابة على البنوك في ظل تطور أدوات واليات الصناعة المصرفية.

15. تعزيز القدرات المؤسسية للهيئات الرقابية العاملة في مجال القطاع المالي والتأكد على استقلاليتها.

16. الاستمرار في تسنيد الدين العام وطرح أدوات الدين العام من خلال مزادات دورية.

17. دعم القطاع الزراعي المشغل للعمالة الأردنية والتصديرية بشكل خاص وتبني السياسات والإجراءات الداعمة.

18. دعم الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة والبحث والتطوير (وزارة التخطيط،٢٠٠٧).

توقعات المؤشرات الكلية:

1. الحفاظ على الاستقرار النقدي.

2. تحقيق معدل نمو حقيقي مستدام في الناتج المحلي الإجمالي نسبته (6.0)% بالمتوسط خلال السنوات(2007-2009).

3. الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار ضمن المستويات المقبولة، بحيث يتراوح معدل التضخم السنوي ما بين (5% إلى 3.7%) خلال فترة تنفيذ البرنامج.

4. تحقيق الاستقرار المالي من خلال ضبط العجز في الموازنة، بحيث لا يتجاوز عجز الموازنة قبل المساعدات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (4.9)% في عام 2009.

5. عدم تجاوز الرصيد القائم للدين العام الداخلي والخارجي ما نسبته (62.7)% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2009.

6. تحقيق الثبات في معدل نمو السكان خلال الفترة المستهدفة بحيث يصل إلى ما نسبته (2.2)%.

7. استمرار نمو الصادرات بنسبة (9.5)% بالمتوسط خلال السنوات الثلاثة القادمة (وزارة التخطيط، ٢٠٠٧).

جدول رقم (١٥)

المؤشرات الأساسية المستهدفة للبرنامج التنفيذي للحكومة ٢٠٠٧–٢٠٠٩

المؤشر	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
( )			
	%	%	%
	%	%	%
% / ( )	– %	– %	– %
% / ( )	– %	– %	– %
( )	%	%	%
			%
	%	%	%

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي، ٢٠٠٧.

المالية العامة

الفرضيات

- مواصلة المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات.
- الاستمرار في تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ابتكار الوسائل الرامية إلى تحسين كفاءة تحصيل المال العام والحد من التهرب الضريبي.

ترشيد الإنفاق العام وخاصة الجاري منه وعدم التوسع في الإنفاق الرأسمالي وتوجيه نحو المشاريع التنموية ذات الموارد الاقتصادي والاجتماعي. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٧).

الإيرادات المحلية:

تم تقدير الإيرادات المحلية استنادا إلى أدائها خلال السنوات السابقة ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف خلال السنوات الثلاث القادمة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أثر الإجراءات الهادفة إلى رفع كفاءة الإدارة الضريبية (وزارة التخطيط، ٢٠٠٧).

أ- **الإيرادات الضريبية:**

- افتراض عدم وجود أي أثر مالي لتعديل قانون ضريبة الدخل خلال السنوات الثلاث القادمة على إيرادات ضريبة الدخل.

- عدم إحداث أي زيادة على نسب الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل خلال سنوات البرنامج (وزارة التخطيط، ٢٠٠٧).

ب- **الإيرادات غير الضريبية:**

- بيع الحكومة لحصتها في شركة الاتصالات، وعلية تتلاشى حصة الخزينة من أرباح هذه الشركة.

- تحقيق البنك المركزي أرباحا خلال السنوات القادمة، وتحويل 80% منها للخزينة.

- تحقيق فوائض من مبيعات البنزين بحدود 75 مليون دينار بالمتوسط سنوياً (وزارة التخطيط،٢٠٠٧).

النفقات العامة

1- النفقات الجارية:

- تم تقدير فاتورة الرواتب والتقاعد استناداً إلى النمو الطبيعي السنوي فيها فقط، وبافتراض عدم قيام الحكومة بإجراء أية زيادات استثنائية على هاتين الفاتورتين خلال الفترة (2007-2009).

- نمو فاتورة الرواتب بنسبة 6% في عام 2008، وهي أعلى من المعدل الطبيعي، وذلك لاستيعاب الزيادات الاستثنائية التي طرأت، ونقل بعض الرواتب من النفقات الرأسمالية.

- تم افتراض ارتفاع التكاليف فوائد القروض الداخلية خلال السنوات القادمة، وانخفاض فوائد القروض الخارجية، وذلك في ضوء التركيز على الاقتراض الداخلي في تمويل عجوزات الموازنة.

- تحرير قطاع النفط مع مطلع عام 2008.

- إزالة الدعم عن المواد التموينية تدريجيا خلال السنوات الثلاث القادمة.
- تم افتراض تخفيض دعم المؤسسات بشكل تدريجي خلال السنوات الثلاث القادمة.
- تخصيص مبلغ 60 مليون دينار سنويا بالمتوسط كمخصصات لشبكة الأمان الاجتماعي خلال عام 2008 والسنوات اللاحقة، وفي ضوء ذلك يجب أن تتراجع نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31% في عام 2006 إلى 29.2% في عام 2007 و24.4% في عام 2008 و27.4% في عام 2009 (وزارة التخطيط، ٢٠٠٧).

2- النفقات الرأسمالية:

- تم افتراض بلوغ نسبة النفقات الرأسمالية 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007-2009 مقابل 8.6% في موازنة عام 2006 لتعكس تنفيذ البرنامج التنفيذي،وفي ضوء ذلك يتوقع أن يبلغ الإنفاق الرأسمالي للحكومة المركزية (1014) مليون دينار، و(1081) مليون دينار، و(1180) مليون دينار للأعوام 2007-2009 على التوالي (وزارة التخطيط، ٢٠٠٧).

3- عجز الموازنة العامة

في ضوء تقديرات الإيرادات والنفقات العامة للسنوات الثلاث القادمة يقدر أن تتراجع نسبة عجز الموازنة العامة بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا من 3.4% عام 2007 إلى نحو 3.1% في عام 2009، في حين من المقدر أن يتراجع نسبة عجز الموازنة قبل المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً من 8.5% عام 2007 إلى نحو 4.9% في عام 2009 (وزارة التخطيط،٢٠٠٧).

جدول رقم (١٦)

عجز الموازنة ٢٠٠٧-٢٠٠٩

المؤشر	القيمة الأساس ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المحافظة على الاستقرار المالي وزيادة الاعتماد على الذات				
( )	%	%	%	%
( )	%	%	%	%

المصدر: وزارة التخطيط، البرنامج التنفيذي، ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نموا بنسبة (2.3)% خلال عام 2009 مقارنة مع (7.6)% خلال العام 2008، وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية، فيلاحظ بأنه تضاعف خلال الفترة (2001-2009) حيث ارتفع من (1235) مليون دينار أو ما يعادل (1744.3) دولار في عام 2001 إلى (2979) دينارا أو ما يعادل (4208) دولار في 2009، ليسجل ارتفاعا نسبته (10.5)% بالمتوسط، خلال الفترة المذكورة أعلاه. وأما بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد من (1116) دينار في عام 2001 ليبلغ ما مقدار (1591) دينار في عام 2009، مسجلاً بذلك ارتفاعاً نسبته (4.04)% بالمتوسط خلال نفس الفترة، وعلى الصعيد الاجتماعي فقد ساهمت الإجراءات والبرامج الحكومية في الحد من تأثير انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية والعالمية على معدلات الفقر والبطالة في عام 2009، حيث استقر معدل البطالة عند مستويات السائدة في عام 2008 وذلك على الرغم من استمرار حدة التباطؤ في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ معدل البطالة ما نسبته (12.9)% خلال عام 2009 مقارنة مع ما نسبته (12.7)% و (13.1)% خلال عامي 2008 و 2007، على الترتيب . وتجدر الإشارة إلى أن أحداث البيانات المتاحة تشير إلى انخفاض معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2010 لتبلغ (12.2)%. وعلى صعيد حالة الفقر خلال عام 2008، فتشير البيانات التي استندت إلى مسح نفقات ودخل الأسرة خلال عام 2008 إلى ارتفاع نسبة الفقر بصورة محدودة جدا لتبلغ ما نسبته(13.3)% خلال عام 2008 مقارنة مع ما نسبته (13.1) خلال عام 2006 حيث أسهمت معدلات النمو المتحققة خلال عام 2008 والأعوام السابقة، من جهة، والبرامج والتدخلات الحكومية التي تم اتخاذها، من جهة أخرى، في احتواء نسبة الفقر وذلك على الرغم من التطورات الاقتصادية الانكماشية التي شهدتها معظم دول العالم ما بين عامي 2008 و2009،وفي ضوء التراجع الحاد في الأسعار العالمية للنفط الخام والمواد الغذائية في عام 2009، فقد بلغ معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 ما نسبته (0.7)% مقارنة مع (13.9)% في عام 2008. حيث انعكست هذه التطورات على المستوى العام للأسعار المحلية للعديد من السلع،وفيما يتعلق بالتطورات على صعيد المالية العامة، فتشير البيانات إلى ارتفاع عجز المالي في الموازنة العامة،بعد المساعدات، ليبلغ (1509.3) مليون دينار لعام 2009 مقابل (338.2) مليون دينار خلال العام 2008، وعند استثناء المساعدات الخارجية، فان هذا العجز يرتفع إلى (1842.7) مليون دينار في عام 2009، مقابل (1056.5) مليون دينار في عام 2008 حيث وصل عجز الموازنة العامة بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.47)% خلال عام 2009، مقارنة بحوالي (2.1)% خلال عام 2008 (وزارة المالية، ٢٠٠٩).

وقد جاء هذا العجز نتيجة لنمو النفقات العامة بنسبة 11% مصحوبة بتراجع الإيرادات العامة بنسبة 11.2% خلال عام 2009، حيث انخفضت إجمالي الإيرادات العامة إلى(4521.2) مليون دينار خلال عام 2009، مقابل (5093.7) مليون دينار خلال عام 2008،وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات المحلية بنسبة بلغت (4.28)%، وانخفاض المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لدعم الموازنة بنسبة بلغت (53.6)%. وقد ارتفع إجمالي الإنفاق بمعدل (11)% ليصل إلى (6030.5) مليون دينار عام 2009 مقابل (5432)مليون دينار عام 2008. وذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية والرأسمالية على حد سواء،أما فيما يتعلق بصافي الدين العام فقد بلغ حوالي (9660) مليون دينار في نهاية العام 2009 مسجلا بذلك ارتفاعا عن مستواه في نهاية عام 2008 بحوالي (1108.8) مليون دينار أي ما نسبته (13.0)% ، وبذلك يكون صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من (53)% في نهاية عام 2008 ليصل إلى ما نسبته (54.2)% مع نهاية العام 2009،وجاء ارتفاع صافي الدين العام كمحصلة لارتفاع كل من صافي الدين العام الداخلي ليصل إلى حوالي (5791) مليون دينار أو ما نسبته (32.5)% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009، وارتفاع الرصيد القائم للدين الخارجي ليبلغ حوالي (3869) مليون دينار إي ما نسبته (21.7)% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاء هذا الارتفاع، في جانب منه، نتيجة لزيادة الإنفاق العام خلال عام 2009 وذلك بهدف تحفيز النمو الاقتصادي لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات العامة سواء على مستوى المنح أو الإيرادات المحلية نتيجة لتراجع الإيرادات الضريبية بشكل أساسي وخاصة حصيلة إيرادات ضريبية الدخل الأمر الذي انعكس على زيادة عجز الموازنة والذي ترجع إلى مديونية مرتفعة (وزارة المالية، ٢٠٠٩).

وعلى صعيد القطاع النقدي والمصرفي، وفي مسعى من البنك المركزي لتوفير المستوى الأمثل من السيولة المحلية بهدف الحد من تسارع حدة التباطؤ الاقتصادي، قام البنك المركزي بسلسة من الإجراءات الهادفة إلى ضخ المزيد من السيولة في النظام المصرفي لحفزه على الاستمرار على أدوات سياسته النقدية ثلاث مرات خلال العام 2009 وبواقع(50) نقطة أساس في كل مرة، إضافة إلى استمراره في التوقف عن إصدار شهادات الإيداع خلال عام 2009، إلى جانب تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع البنوك على مرحلتين وذلك من (9.0)% إلى (7.0)% خلال عام 2009، حيث أسهمت تلك السياسات النقدية التوسعية في الحد من تباطؤ السيولة المحلية (عرض النقد بمفهومة الواسع (M2)) التي ارتفعت خلال عام 2009 بمقدار (1.7) مليار دينار، أو ما نسبته (9.3)% مقارنة مع ارتفاعها بنسبة (17.3)% خلال العام 2008 لتصل إلى حوالي (20.0) مليار دينار، وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي

الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بنحو (1.8) دينار، من جهة ، وانخفاض بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنحو (0.1) مليار دينار، من جهة أخرى (البنك المركزي، ٢٠٠٩).

(٣-٦) مرحلة الإصلاح السادسة (2010_2013)

وجاء هذا البرنامج لمواجهة التحديات وظروف ومستجدات التي واجهت الأردن المرتبطة بالأزمة المالية العالمية وأثارها والتي من أهمها ما يلي (IMF،2010):

1. تراجع النشاط الاقتصادي والانخفاض المتوقع على معدلات النمو الاقتصادي.
2. ضبط عجز الموازنة والتكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، هذا بالإضافة المديونية في الحدود التي أشار إليها قانون الدين العام.
3. خفض عجز الحساب الجاري ضمن مستويات مقبولة، والمحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار.
4. المحافظة على معدلات نمو الصادرات الوطنية، الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود للحفاظ على الأسواق التقليدية للصادرات الوطنية بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة يكون للصادرات الأردنية فيها ميزة تنافسية.
5. ضمان تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال للمملكة والتغلب على معوقات تشجيع وتحفيز الاستثمار.
6. الحد من مشكلة الفقر والتفاوت التنموي بين مختلف المحافظات ومناطق المملكة.
7. معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة.
8. تحقيق الأمن المائي والغذائي والتزود بالطاقة.

تم تقدير المؤشرات المستهدفة ضمن الإطار الكمي للاقتصاد الكلي للسنوات (2011_2013) استناداً إلى الأسس التالية (وزارة التخطيط، ٢٠١١):

1. الاسترشاد بتوقعات الحكومة وصندوق النقد الدولي في شهر أب 2010 للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، مثل معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وميزان المدفوعات، والمؤشرات النقدية.

2. الاسترشـاد بنتـائج النمـوذج الكلـي للاقتصـاد الأردنـي، وذلـك اعتمـاداً علـى السلاسـل الزمنيـة للمتغيرات المستخدمة في النموذج وأدائها المستقبلي استناداً إلى عدد من الفرضيات.

جدول رقم (١٧)

أهم المؤشرات الاقتصادية ٢٠١٠-٢٠١٣

2013	2012	2011	2010	المؤشر
6961.4	6592.1	6238.7	5708	( )
5460.2	5246.9	5034.1	4746.6	( )
(3.0)	(4.0)	(5.0)	(5.6)	(%)
(4.2)	(5.3)	(6.4)	(7.7)	(%)
53.3	54.8	55.9	61.1	(%)
ثالثا: القطاع النقدي				
31292	27989	24931	22306.7	( )
11.8	12.3	13.3	11.5	(%)
10468	9891	9314	10078.5	( )
2.1	2.3	2.6	6.0	(%) **(M2)**
20824	18098	15617	12228.2	( )
9.7	10.0	10.7	5.5	%) **(M2)**
17508	16063	14736	13612.7	
5.2	5.3	5.0	7.2	
رابعا: القطاع الخارجي				
(1729)	(1707)	(1669)	(930.8)	( )
(5690)	(5303)	(4974)	(4721.8)	( )
5825	5303	5030	4990.1	( ) ( )
7.9	7.3	7.3	10.24	(%)
11515	10701	10004	9711.9	( ) ( )
7.6	7.0	5.3	8.21	(%)
672	602	555	632.3	( ) ( )
2781	2599	2429	2423.2	(%)
7.0	7.0	4.0	17.24	(%)
3288	2994	2750	3158.7	( )
2223	2167	2111	1937.5	( )
2.6	2.7	2.8	2.0	(%)
(6.9)	(6.9)	(7.4)	(4.96)	(%)

المصدر: وزارة المالية،النشرات السنوية، أعداد مختلفة، ٢٠١٠-٢٠١٣.

السياسات الاقتصادية الكلية

إن استقرار السياسات الاقتصادية سواء النقدية أو المالية أو القطاعية ليعد ركيزة أساسية في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي وتوطيد أركانه وما استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وبما تنعكس في نهايتها على تخفيض الفقر والبطالة وتدعيم الرفاه العالم الا أحد صور هذا الاستقرار، فقد جاء البرنامج التنموي التنفيذي بصورته الحالية، محالة لتبني نهج تنموي متوافق مع متغيرات العالمية من جانب، واستمرار لما تم البدء به في البرنامج التنفيذي السابق (2007_2009) وخطة عمل الحكومة للعام 2010 من جانب آخر، وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية وعلى النحو التالي (وزارة المالية، ٢٠١٠):

المالية العامة

إن حسن وسلامة الأداء المالي واستقرار متمثلا باستقرار مؤشرات المالية العامة من إيرادات ونفقات وبما ينعكس ذلك على تخفيض العجز والمديونية لمن أولويات السياسة المالية، إلا ان هنالك دورا اكبر لا بد من الاضطلاع به وأهداف لا بد من تحقيقها وعلى رأسها مساهمة السياسة المالية في تأطر وترسيخ الاستقرار الاقتصادي بحيث ينعكس حسن استخدام أدواتها على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية من نمو وتضخم واستثمار واحتياطات وغيرها وانعكاساتها على الفقر والبطالة والرفاه العام. وذلك من خلال:

جانب النفقات:

تحسين إدارة النفقات العامة، بشقيها الجارية والرأسمالية وترشيد وربطها بالأهداف الاقتصادية ووضع مؤشرات مناسبة لقياس العائد على الإنفاق (value for money) وفق افضل الممارسات العالمية بحيث يتم مراعاة ما يلي (وزارة المالية، ٢٠١٠):

- حسن توقع النفقات العامة ضمن قانون الموازنة بحيث لا تضطر الحكومة إلى تخريج ملاحق موازنة متتالية تربك الأداء المالي وتفاقم العجز وتعمق الانحراف بين الأداء المالي الفعلي والمقدر.
- تحديد أولويات الإنفاق العام وترتيبها حسب أهميتها، بحيث يتم تحديد المجالات والبنود التي ينبغي ترشيد الإنفاق عليها يضمن المحافظة على استدامة النمو الاقتصادي وعدم الإضرار بميزان العدالة الاجتماعية.

- التوقف عن إصدار موازنات المؤسسات المستقلة المتضمنة عجزاً مالياً، الأمر الذي يرغم هذه المؤسسات على إعداد موازناتها وفقا للإيرادات المتوقعة وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط إنفاقها وتحديد أولويات الإنفاق بشكل دقيق.

- وتحسين كفاءة وفاعلية النفقات الرأسمالية والاستثمارية حيث يؤدي ذلك ضبط الهدر في الإنفاق الناتج عن عدم أو (تدني) الكفاءة في الإنفاق، وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات للبرامج والمشاريع المنفذة والتي يتم تنفيذها حاليا، مع تحديد مدى تكاملها وتناسقها مع الأهداف والاستراتيجيات القطاعية.

جانب الإيرادات العامة:

- زيادة فعالية وكفاءة تحصيل الإيرادات والحد من التهريب الضريبي.

- هيكلية النظام الضريبي وضمان مرونته بما يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث حسن وسلامة توزيع الثروات وتقليل الفوارق الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع (وزارة المالية، ٢٠١٠).

- الاستمرار في تحسين قدرات وزارة المالية على تنبؤ الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة وتحديث هذه التنبؤات بشكل منتظم ودوري (ربع سنوي).

- رفع مستوى مراقبة ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة من خلال متابعة التطورات المالية الإجمالية بصفة دورية (ربع سنوي ونصف سنوي) كأساس لتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة ومدى الحاجة إلى القيام بإجراءات تصحيحة.

- الوصول إلى تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية بل وتخطيها.

جانب الدين الخارجي:

- الالتزام بقانون الدين العام، من حيث السقف المحدد وبما يتضمن حسن وسلامة الموازنة بين الاقتراض الداخلي والخارجي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

- الاستمرار في عملية مبادلة الديون باستثمارات.

- مراقبة الأسواق الخارجية فيما يتعلق بأسعار الصرف وأسعار الفوائد والقيام بعمليات تحوط مناسبة لتقليل اثر التقلبات في هذه الأسواق.
- عدم الاقتراض لتمويل إنفاق جاري (القاعدة الذهبية).
- تقليل كلف الاقتراض، من خلال إنشاء وتطوير منحنى العائد.
- التنويع في مصادر الاقتراض ما بين السندات المحلية والخارجية والتمويل قصير الأجل وطويل الأجل بما يضمن تقليل كلف الاقتراض واقتناص الفرص فيما يتعلق بعملية الاقتراض قبل ارتفاع الفوائد والسداد في الوقت المناسب (وزارة المالية، ٢٠١٠).

السياسة النقدية

إن أولويات السياسة النقدية تتمثل بالمحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار واحتواء الضغوط التضخمية والمحافظة على منعة وسلامة الجهاز المصرفي، وفي توسعيها لتحقيق هذه الأهداف فقد انتهج البنك المركزي سياسة نقدية اتسمت بالمرونة لمواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية على حد سواء بما يكفل حفز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وفي هذا الإطار فقد استمر البنك المركزي باستخدام أدوات سياسته النقدية السابقة، من جهة، وتعزيز الثقة بالدينار الأردني كوعاء ادخاري، من جهة أخرى.(البنك المركزي،٢٠١٠)

وعليه فإن السياسة النقدية وبغية تحقيق الأهداف المنشودة ضمن البرنامج التنفيذي التنموي ستسعى إلى المحافظة على مستويات مقبولة من عرض النقد كافية لتحفيز النشاط الاقتصادي (وزارة التخطيط، ٢٠١١):

- مراقبة التضخم واتخاذ السياسات الكفيلة بالمحافظة على استقرار معدلاته.
- اتخاذ السياسات الكمية والنوعية المناسبة لتحفيز الاقتصاد، سواء فيما يتعلق بأسعار الفوائد أو السياسات الموجهة للقطاعات.
- مراقبة الأداء المصرفي والمحافظة على سلامته.
- المحافظة على مستويات مريحة من الاحتياطات الأجنبية.
- مراقبة التطورات في أسعار الصرف وأسعار الفوائد العالمية وضمان هيكل أسعار فائدة مناسب ومرن يتكيف ومواجهة التحديات الاقتصادية.

- مراقبة حركة الائتمان المصرفي وتوجيهه بما يخدم الاستقرار الاقتصادي.
- اتخاذ السياسات النقدية الكفيلة بتهيئة بيئة الأعمال وتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دعم الصادرات.

جدول رقم (١٨)

عجز الموازنة العامة ٢٠١٠-٢٠١٣

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
المحافظة على الاستقرار المالي وزيادة الاعتماد على الذات						
( )	%	%	%	%		
( )	%	%	%	%		

المصدر: وزارة المالية،النشرة السنوية، أعداد مختلفة، ٢٠١٠-٢٠١٣

جدول رقم (١٩)

المؤشرات الإصلاح المالي الحكومي ٢٠١٠-٢٠١٣

القطاع الأول: الإصلاح المالي الحكومي			
الهدف: تعزيز الاستقرار المالي للخزينة العامة واستمراريته.			
المؤشر	**القيمة الحالية**	**القيمة المستهدفة**	
		٢٠٠٩	**٢٠١٧**
. ( )	%	%	%
. ( )	%	%	—
.	%	%	%
.	%	%	—

المصدر: وزارة المالية، النشرة السنوية، أعداد مختلفة، ٢٠١٠-٢٠١٣.

الفصل الرابع

الحساب الجاري الأردني خلال فترة التصحيح
وأثر الإصلاحات الهيكلية عليه

(٤-١) تعريف الحساب الجاري

ينبغي بداية التطرق بشكل موجز لمكونات الحساب الجاري الأردني قبل المضي تحليل تغيراتها. يتكون الحساب الجاري من ثلاثة أجزاء رئيسة:

١) الميزان التجاري :يقيس حركة تبادل السلع بين داخل وخارج الدولة.

٢) ميزان الخدمات :يقيس مجموعة الخدمات التالية: دخل الاستثمار، وحوالات العاملين،السفر، النقل، الشحن، خدمات الاتصالات، الحاسب الآلي، التأمين التجاري وغير التجاري، عمولات المتاجرة والتي توضع ضمن بند خدمات أخرى في هذا الميزان.

٣) التحويلات الجارية: ويتضمن المساعدات العينية والمالية من جهات حكومية او خاصة والتي لا يترتب عليها أي التزامات مالية أو حقيقية (دنديس، ٢٠٠١).

(٤-٢) الحساب الجاري خلال فترة الدراسة

لقد شهد الحساب الجاري في مطلع تبني برنامج التصحيح **عام ١٩٩٢** عجزاً بلغ١٦،٣% من الناتج المحلي الإجمالي مقتربا من المستهدف وهو ١٥،٥%، أو على نطاق مؤشر الحساب الجاري دون المساعدات بتسجيله عجزاً بمقداره٢٣,٨% من الناتج المحلي مقابل فعلي ٢٣,٧%. ويعود ذلك إلى تحقيق الميزان التجاري للعجز المستهدف ٤٤,٣% من الناتج مقابل عجز فعلي ٤١,٨%. وقد جاء ذلك بالأساس على خلفيه تحقيق المستوردات لنسبه وصلت إلى ٦٥,٦% من الناتج المحلي مقابل المستهدف ٦٩,٧%. الأمر الذي أدى إلى تغطيه قصور عدم تحقيق الصادرات بالنسبة المستهدفة (٢٥,٥%) من الناتج المحلي، والتي بلغت نسبتها فعليا ٢٣,٧% من الناتج المحلي، متأثرة بهبوط أسعار الأسمدة بنسبة ١٨,٨% والفوسفات بنسبة ١%، وبتراجع الطلب العالمي على البوتاس لانخفاض الكمية المصدرة منه إلى ١٢,٦%. كما يعزى اقتراب الحساب

الجاري للمستهدف في تلك السنة من ناحية أخرى إلى تحقيق ميزان الخدمات تقدما ملموسا، اذا بلغت نسبه الوفر في هذا الميزان إلى ١٧,٦% من الناتج المحلي مقارنه بوفر نسبته ٩,٣%، ٩,٨% من الناتج المحلي لعامي ١٩٩٠، ١٩٩١ على التوالي، ويعود ذلك إلى زيادة صافي حوالات العاملين إلى ١٤,٧% من الناتج المحلي مقابل ٩,١%في العام السابق (البنك المركزي، ١٩٩٢)

أما في عام ١٩٩٣، فقد طرأ تحسين على الحساب الجاري بالمقارنة مع الفترة السابقة بتسجيله عجزا مقداره ١١,٤% من الناتج المحلي مقابل ١٦,٣% في العام السابق، إلا انه قصر قليلا عن الوصول إلى المستهدف (١٠,٤%). ويعود ذلك على الرغم من زيادة فائض ميزان الخدمات بمقدار ٦%من الناتج المحلي عن العام السابق إلى عدم تحقيق الميزان التجاري للنسبة المستهدفة وهي ٦٣,٥% بتسجيله عجزا مقداره ٤١,٦% من الناتج المحلي (البنك المركزي،١٩٩٣).

في عام ١٩٩٤، استطاع الحساب الجاري الأردني تخفيض العجز إلى ٦,٦% من الناتج المحلي وذلك مقابل عجز مستهدف مقداره ٧,٢% من الناتج .كما انخفض عجز الحساب الجاري بدون المساعدات إلى ١٢% من الناتج المحلي مقابل مستهدف مقداره ١٥% من الناتج. ويعزى ذلك إلى تحقيق الميزان التجاري للمستهدف (٣٣,٨%) من الناتج المحلي بتسجيله عجزا بلغ ٣٢,١% من الناتج، الأمر الذي يعود بالأساس إلى النجاح في تخفيض نسبه المستوردات إلى ٥٥,٦% من الناتج المحلي مقابل مستهدف ٦٠,٧% من الناتج، بشكل أدى إلى تغطيه القصور في أداء الصادرات التي بلغت نسبتها في ذلك العام ٢٣,٤% من الناتج المحلي مقابل مستهدف ٢٦,٩%، ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات من مجموعه المواد الغذائية والحيوانات الحية والتي قدرت بحوالي ٤٨,٨ مليون دينار .وهذا بالجدير بالذكر ان تحقيق الميزان التجاري للمستهدف _ الراجع بالأساس إلى انخفاض المستوردات _، جاء في الوقت الذي سجل فيه فائض ميزان الخدمات تراجعا من نسبه مقدارها ٢٣,١% من الناتج المحلي في عام ١٩٩٣ إلى ٢٠,٣% في عام ١٩٩٤، نتيجة لانخفاض صافي حوالات العاملين إلى ما يعادل ١٦,٧% من الناتج المحلي مقابل ١٧,٥% في العام السابق (البنك المركزي، ١٩٩٤).

في عام ١٩٩٥، استمر الحساب الجاري بأداء تقدم ملحوظ متجاوزاً بذلك المقرر بفارق كبير لدى تسجيله عجزا مقداره ٣,٨% من الناتج المحلي مقابل مستهدف ٦% من الناتج . وبتحقيقه عجزاً مقداره ٨,٥% من الناتج المحلي (وذلك بدون مساعدات) مقابل مستهدف ١٠% من الناتج. إن تفسير هذا التحسن من خلال تغيرات بنود الحساب الجاري لا يختلف عن نظيره في

العام السابق في كونه نتيجة لتحقيق المستهدف في مجال تخفيض عجز الميزان التجاري بسبب النجاح في تخفيض نسبة المستوردات إلى ٥٤,٣% من الناتج المحلي مقابل مستهدف ٥٩,٣%، ذلك أن نسبة الصادرات فشلت في تحقيقها للمستهدف نتيجة لانخفاض حصيلة الصادرات لكل من الأدوية، والمصنوعات البلاستيكية والفواكه بنسبة ١٢,٢% في ذلك العام،في ما يتعلق ببند صافي حوالات العاملين، فلم تتغير نسبته إلى الناتج المحلي عامه السابق، في الوقت الذي سجل به بند النقل والخدمات أخرى تراجعا بنسبة ٤٤,٣%، ٢١,٥% على التوالي مما أدى إلى انخفاض الوفر المتحقق في ميزان الخدمات إلى ١٩,٩% من الناتج المحلي مقارنة بحوالي ٢٠,٣% في عام ١٩٩٤ (البنك المركزي، ١٩٩٥).

في عام ١٩٩٦، تابع الحساب الجاري تقدمه في تجاوز المستهدف بتسجيله عجزا مقداره ٣,٢% من الناتج المحلي مقابل مستهدف ٣,٩% من الناتج. وفيما يتعلق بمؤشر الحساب الجاري بدون المساعدات فقد اقترب من تحقيقه للمستهدف بتسجيله عجزا مقداره ٩% من الناتج المحلي مقابل مستهدف ٨,٨% من الناتج.بتتبع التغيرات في بنود الحساب الجاري لوحظ تفاقم عجز الميزان التجاري إذ وصلت نسبته إلى ٣٥,٢% من الناتج المحلي، وذلك مقابل مستهدف ٢٩,٣% من الناتج، لقد تراجع أداء الميزان التجاري من خلال تزايد قيمة المستوردات عن المستوى المعهود إليه سابقاً إلى ٦١,١% من الناتج المحلي، مقابل مستهدف ٥٧,٧% من الناتج، ويعود السبب في تزايد قيمة المستوردات إلى ارتفاع قيمة المواد الغذائية والحيوانات الحية بما يعادل ٢٢٦,٧ مليون دينار، متأثر بشكل أساسي بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية كالقمح والشعير، بالإضافة إلى زيادة المستوردات من الآلات ومعدات النقل بمقدار ١٥٥,٢مليون دينار في تلك السنة. أما على مستوى الصادرات فقد تراجع عن مستواها المستهدف نتيجة لتراجع الصادرات إلى كل من العراق والهند، حيث تراجعت صادرات الزيوت النباتية بحوالي ٨٢,٦ مليون دينار أو ما نسبته ٥٦,٢%، ومجموعة آلات ومعدات النقل بانخفاض مقداره ٢١,٤ مليون دينار أو ما نسبته ٤٦,٦%، والمشروبات والتبغ بحوالي ١,١ مليون أو ما نسبته ٢١,٢%.من ناحية أخرى شهد ذلك العام ارتفاعاً ملحوظاً في الوفر المتحقق من ميزان الخدمات من نسبة مقدارها ١٩,٩% من الناتج المحلي عام ١٩٩٥ إلى ٢٦,٥% من الناتج عام ١٩٩٦، وذلك على أثر ارتفاع قيمة صافي حوالات العاملين من نسبة وصلت إلى ١٦,٧%من الناتج المحلي عام ١٩٩٥ إلى ٢٠,٦%من الناتج عام ١٩٩٦.(البنك المركزي،١٩٩٦).

في عام ١٩٩٧ سجل الحساب الجاري فائضا وصل نسبته إلى ٠,٤% من الناتج المحلي في حين كان المستهدف عجزا لا يتجاوز ٣,٤% من الناتج، كما نجح مؤشر الحساب الجاري بدون المساعدات في تحقيق المستهدف (عجزاً لا يتجاوز ٧,٧% من الناتج المحلي) اذ بلغ الفعلي٥,٣

% من الناتج. لقد أتت هذه النتيجة على الرغم من عدم تحقيق الميزان التجاري للمستهدف اذ بلغ عجز الميزان التجاري ٣٠,٩ % من الناتج المحلي، مقابل مستهدف ٢٧,٧% من الناتج، نتيجة لتحقيق المستوردات لمستواها المستهدف (٥٦% فعلي مقابل مستهدف ٥٦,٥% من الناتج المحلي)، إلا إن الصادرات لم تكن كذلك، إذ حققت نسبة مقدارها ٢٥,١% من الناتج المحلي مقابل ٢٨,٢% مستهدف .ويعود السبب الرئيسي وراء تباطؤ وتيرة نمو الصادرات هنا إلى تراجع حصيلة الصادرات من مادتي الأسمدة والبوتاس، بالذي نجم عن عوامل فنية استثنائية تتعلق بالعملية الإنتاجية في هذه الصناعة، والى تراجع حركه البضائع المعاد تصديرها، لقد سجل ميزان الخدمات ارتفاعا في الوفر المتحقق إذا بلغت نسبته حوالي ٢٥,٩% من الناتج المحلي، ويعود هذا بالأساس إلى تحقيق بند صافي حوالات العاملين ارتفاعا كبيرا لم يسبق له مثيل في تاريخ المملكة، إذ بلغت نسبتها إلى حوالي ٢٥,١ % من الناتج المحلي، وبالأرقام ١٠٣١,٧ مليون دينار، وتعادل هذه القيمة ما نسبته ٧٦,٧ % في الوفر المتحقق في ميزان الخدمات لعام ١٩٩٧ (البنك المركزي، ١٩٩٧).

أيضاً في عام ١٩٩٨، حقق الحساب الجاري الأردني وفرا وصلت نسبته إلى ٠,٣% من الناتج المحلي، كما تابع الحساب الجاري (بدون المساعدات) انخفاضه بتسجيله عجزا بلغ ٤,١% من الناتج المحلي مقابل فعلي ٦,٧ % من الناتج، إلا إن الوفر المتحقق في الحساب (متضمنا المساعدات) اختلف عن نظيرة في العام السابق في انه جاء في ظل تراجع في أداء ميزان الخدمات وتحسن في ميزان التجاري، حيث تراجع فائض ميزان الخدمات من ٢٥,٩% من الناتج المحلي عام ١٩٩٧، إلى ٢١,١% في عام ١٩٩٨، وذلك لتراجع الوفر في بند صافي الحوالات العاملين من ٢٥,١% من الناتج المحلي عام ١٩٩٧، إلى ١٦,٨% من الناتج لعام ١٩٩٨. في حين تمكن الميزان التجاري من تخفيض العجز إلى ٢٥,٤% من الناتج المحلي، محققاً بذلك المستهدف (٢٦,٢%) من الناتج، الراجع بصورة أساسية إلى النجاح في تخفيض المستوردات إلى ما نسبته ٤٨% من الناتج المحلي مقابل مستهدف ٥٥,٤% من الناتج. أما على مستوى الصادرات، فلم تحقق المستهدف (٢٢,٦% فعلي مقابل مستهدف ٢٩,١% من الناتج المحلي)، ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات من مجموعه الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والتي سجلت انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته ٣١,٣% وبواقع ٢٧,١ مليون دينار، هذا إلى جانب انخفاض الصادرات من المواد الكيماوية بمقدار ١٢,٦ مليون دينار وبنسبة ٣,٨%، وكذلك إلى انخفاض الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية وبواقع ١٦,٩ مليون دينار وبنسبة ٩,٣% (البنك المركزي، ١٩٩٨).

في عام ١٩٩٩سجل الحساب الجاري فائضا بمقدار ٢٨٧,١ مليون دينار اي ما نسبته ٥,٤% من الناتج المحلي مقارنة بفائض ١٥,٥ مليون أي ما نسبته ٠,٣%، وقد كان نسبة

الحساب الجاري من الناتج المحلي قبل المساعدات ٠,٢% مقارنة بالمستهدف -٥,٥%، أما بعد المساعدات كانت نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي ٥% الفعلي مقارنة -٠,٧% مستهدف. وجاء هذا التحسن في الحساب الجاري نتيجة انخفاض المستوردات حيث سجلت معدل نمو - ٣,٣% اقل من توقع البرنامج ٤,٢% وذلك نتيجة تراجع الأسعار العالمية للمستوردات وتباطؤ النمو الاقتصادي عام ١٩٩٩، وسجلت الصادرات نمو بمقدار ١,٦% اقل من توقع البرنامج ١,٩% وقد حققت صافي الحوالات العاملين ٩,٣% اكبر من المستهدف ٠,٧% .ا(البنك المركزي،١٩٩٩).

في عام ٢٠٠٠ سجل الحساب الجاري فائض بمقدار ٩٣,٣ مليون دينار مقارنة ٢٨٧,١ مليون وقد كان نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي قبل المساعدات -٤,٢% مقارنة -٥,٤% مستهدف، وبعد المساعدات كانت النسبة ٥٨,٥% مقارنة -١٤,٠% مستهدف، وكان الهبوط في الحساب الجاري نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجاري من ١١٠,٨ مليون دينار عام ١٩٩٩ إلى ٥٣٤,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٠ أي ما نسبته ٢٣,١% من الناتج المحلي عام ١٩٩٩ إلى ٣١,٤% من الناتج عام ٢٠٠٠،وهذا نتيجة الزيادة الكبيرة للمستوردات حيث سجلت نمو بمقدار ٢٣,٧% اكبر من المستهدف في البرنامج الذي كان ٥,١% وذلك انعكاسا لارتفاع أسعار النفط عالميا وزيادة مستوردات من السيارات متأثراً بانخفاض الرسوم الجمركية، أما الصادرات حققت معدل نمو بنسبة ٣,٧% اقل من المستهدف ٥,٢%، أما صافي حوالات العاملين فقد سجل نمو بنسبة ١٢,٩% اكبر من المستهدف.(البنك المركزي،٢٠٠٠)

في عام ٢٠٠١ سجل الحساب الجاري في هذا العام مقداره ٤٠,١ مليون دينار متراجعا عن مستواه في العام الذي سبقه بمقدار طفيف (١,٤ مليون دينار) وتبعا لذلك تراجعت نسبته من الناتج المحلي لتصل إلى ٠,٦% مقابل ٠,٧% عام ٢٠٠٠، وقد جاء تراجع وفر الحساب الجاري نتيجة تراجع عجز الميزان التجاري بمقدار ١١٧,٠ مليون دينار (٦,٢%) وذلك بسبب نمو الصادرات الوطنية بنسبة قياسية بلغت ٢٥,١% في عام ٢٠٠١ مقابل ٢,٨% عام ٢٠٠٠، وجاءت الزيادة القياسية نتيجة زيادة صادرات المناطق الصناعية المؤهلة، وأما بالنسبة للمستوردات، فقد تباطأ معدل نموها هذا العام، حيث لم يتجاوز ٥,٤% ويعود السبب وراء هذا النباطؤ، بشكل رئيس إلى انخفاض أسعار النفط العالمية والى معدل النمو القياسي .ومن أسباب تراجع وفر الحساب الجاري تحسن الوفر المتحقق في ميزان الخدمات بمقدار ٧٩,٢ مليون دينار (٥,٥%)، وتراجع صافي التحويلات الجارية بمقدار ١٩٧,٦ (٤٠,٠%)، وإذا ما استثنيت المساعدات الخارجية، ينقلب الوفر المسجل في الحساب الجاري إلى عجز مقداره ٢٨٦,٨ مليون دينار أو ما

نسبته ٤,٦% من الناتج المحلي مقارنة مع عجز مقداره ٢٤٥,٣ مليون دينار او ما نسبته ٤,١% من الناتج عام ٢٠٠٠ (البنك المركزي، ٢٠٠١).

فـي عـام ٢٠٠٢ سجل الحساب الجاري خلال عام ٢٠٠٢ وفرا ملحوظا مقداره ٣٢٤,٠ مليون دينار بالمقارنة مع عجز طفيف لم يتجاوز ٣,٠ مليون دينار في عام ٢٠٠١، وتبعا لذلك ارتفعت نسبة هذا الوفر إلى الناتج المحلي لتصل إلى ٤,٩% وقد جاء تسجيل هذا الوفر في الحساب الجاري محصلة إلى تراجع عجز الميزان التجاري بمقدار ٢٢٧,١% دينار (١٢,٦%) وذلك نتيجة نمو الصادرات بنسبة ١٣,٧%، وجاء هذا النمو مدفوعا بنمو صادرات المناطق الصناعية خاصة من الملابس، أما بنسبة للمستوردات فقد تباطأ معدل نموها في هذا العام حيث لم يتجاوز ٢,٣%، ويعود السبب الرئيس وراء هذا التباطؤ إلى ان مستوردات المملكة من السلع الرأسمالية ومن الحنطة ودقيقها كانت مرتفعة بشكل كبير خلال عام ٢٠٠٠ و٢٠٠١، تحسن الوفر المتحقق في ميزان الخدمات بمقدار ٤٥,٩ مليون دينار (٣,١%)، وارتفاع صافي التحويلات الجارية بمقدار ٥٤,٠ مليون دينار (١٨,٢%)، وإذا ما استثنيت المساعدات الخارجية، ينقلب الوفر إلى عجز مقداره ٣٧,٥ مليون دينار أو ما نسبته ٠,٦% من الناتج المحلي .(البنك المركزي، ٢٠٠٢)

في عام ٢٠٠٣ سجل الحساب الجاري خلال هذا العام وفرا ملحوظا مقداره ٧٧١,٥ مليون دينار بالمقارنة مع وفر مقداره ٢٩٦,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٢، مشكلا ما نسبته ١٠,٩% من الناتج المحلي مقابل ٤,٤% من الناتج عام ٢٠٠٢، وسبب الفائض الكبير للحساب الجاري بسبب المساعدات الخارجية الاستثنائية التي تلقتها المملكة خلال عام ٢٠٠٣ للتعويض عن الأضرار الناجمة عن حرب العراق، وقد ارتفع عجز الميزان التجار بمقدار ٢١٤,٠ مليون دينار (١٣,٥%)،تأثرت الصادرات الوطنية نتيجة الحرب على العراق ولاسيما خسارة السوق العراقية، وارتفعت المستوردات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار صرف عدد من العملات الرئيسة مقابل الدينار إلى ارتفاع فاتورة المستوردات الأردنية بشكل ملموس،وارتفع الوفر المتحقق بميزان الخدمات بمقدار ١١١,٥ مليون دينار (٧,٤%)، وارتفع صافي تحويلات الجارية بمقدار ٥٧٧,٧ مليون دينار (١٥٨,٦%). وإذا ما استثنيت المساعدات الخارجية المقدمة للحكومة فان الوفر المتحقق في الحساب ينقلب إلى عجز مقداره ١٥٥,٧ مليون دينار أو ما نسبته ٢,٢% من الناتج المحلي مقارنة مع عجز ٦٥,٢ مليون دينار أو ما نسبته ١,٠% خلال ٢٠٠٢ (البنك المركزي، ٢٠٠٣).

في عام ٢٠٠٤ سجل الحساب الجاري خلال عام ٢٠٠٤ عجزا مقداره ٢١٠,٦ مليون دينار (٢,٦% من الناتج المحلي) بالمقارنة مع الوفر القياسي المتحقق خلال عام ٢٠٠٣ والبالغ ٧٦٦,٨ مليون دينار (١٠,٦% من الناتج المحلي)، وقد جاء هذا العجز محصلة لارتفاع عجز كل من الميزان التجاري بمقدار كبير حيث بلغ ٩٧٩,٣ مليون دينار (٦٩,٢%)، وجاء الارتفاع الكبير في العجز محصلة لنمو المستوردات (فوب) بنسبة ٤٣,٠% لتصل إلى ٥١٤٨,١ مليون دينار ،ويعزى هذا النمو الملحوظ للمستوردات إلى زيادة الكميات المستوردة لتلبية الزيادة في الطلب المحلي من جهة والى ارتفاع أسعار النفط العالمية وارتفاع أسعار الصرف بعض العملات الأجنبية، وقد نمت الصادرات (فوب) بنسبة ٢٦,٠% لتصل إلى ٢٧٥٣,٠ مليون دينار، وارتفع حساب الخدمات بمقدار ٥٥,٦ مليون دينار وارتفع صافي التحويلات بمقدار ٧,٣ مليون دينار (البنك المركزي، ٢٠٠٤).

في عام ٢٠٠٥ سجل الحساب الجاري عجزا حيث بلغ ١٦٤٠,٠ مليون دينار أي ما نسبته (١٨,٠%)من الناتج المحلي، هذا العجز جاء نتيجة تسجيل الميزان التجاري ٣٥٥,٣ مليون أي ما نسبته ٣٩,٠% من الناتج المحلي، وذلك بسبب زيادة المستوردات (فوب) بنسبة ٢٨,٣% لتقارب ٦٦,٦ مليون بسبب ارتفاع المستوردات من النفط الخام الذي ارتفع سعره في الأسواق العالمية والزيادة في الطلب المحلي الأمر الذي أدى إلى زيادة المستوردات للسلع الرأسمالية، وارتفعت الصادرات (فوب) من ١٠,٨% لتقارب ٣٠٥٠ مليون،وارتفع عجز حساب الخدمات ١٢٢,٥ مليون.(البنك المركزي،٢٠٠٥)

عام ٢٠٠٦ بلغ الحساب الجاري ٣٥٧٤,٧ مليون حيث زاد ٢٨,٤ مليون عن عام ٢٠٠٥ بلغ عجزاً بمقدار ٢٠٤,٥ مليون أي ما نسبته ١٣,٨% من الناتج المحلي، وذلك نتيجة زيادة نمو المستوردات ٢١,٠% مقابل ١٠,٨% عام ٢٠٠٥ في حين تباطأ نمو الصادرات من٢٨,٣% عام ٢٠٠٥ إلى ١٠,١% عام ٢٠٠٦ أما عجز الحساب الخدمات بلغ ١٥٨,٤ مليون مقارنة بعام ٢٠٠٥ حيث بلغ ١٤٧,٨ مليون دينار (البنك المركزي، ٢٠٠٦).

عام ٢٠٠٧ سجل الحساب الجاري ٢٠٨٠,١ مليون دينار أي ما نسبته ١٧,٧% من الناتج المحلي، حيث ارتفعت المستوردات ١٣٦٣,٢ مليون أي ما نسبته ١٨,٧% مقارنة بعام ٢٠٠٦الذي كان نسبته ٢١,٠%، وارتفعت الصادرات بمقدار ٣٧٣,٧ مليون ما نسبته ١٠,١% تقريبا نفس نسبة عام ٢٠٠٦، وأظهر ميزان الخدمات عجزا بمقدار ٤٨,٣ مليون (البنك المركزي، ٢٠٠٧).

عام ٢٠٠٨ سجل عجز الحساب الجاري تراجعاً مقداره ٣٥٩,٥ مليون دينار ليصل إلى ١٧٢٠,٦ مليون (١٢,١% من الناتج المحلي) مقارنة مع عجز مقداره ٢٠٨٠,١ مليون (١٧,٧%من الناتج المحلي)، وشهد عجز الميزان التجاري ارتفاعا بمقدار ٥٤٢,٩ مليون دينار ليصل إلى ٥١١٧,١ مليون دينار أي ما نسبته (٣٦,١% من الناتج المحلي) وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الصادرات الكلية بمقدار ١٤٥٩,٤ مليون (٣٥,٩%) لتصل إلى ٥٥٢٣,٠ مليون دينار، ولارتفاع المستوردات (فوب) بمقدار ٢٠٠٢,٣ مليون دينار (٢٣,٢%) لتصل إلى ١٠٦٤٠,١ مليون دينار، ويعزى الارتفاع في كل من الصادرات والمستوردات إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعارهما كنتيجة لارتفاع أسعار الفوسفات والبوتاس مقرونا بارتفاع أسعار النفط الخام والمواد الغذائية والمعادن،واظهر ميزان الخدمات في هذا العام وفرا مقداره ٢١٥,١ مليون مقارنة مع عجز بلغ ٤٨,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٧ (البنك المركزي، ٢٠٠٨).

عام ٢٠٠٩ –٢٠١٠ سجل الحساب الجاري عجزاً بمقدار ٨٠٢,٤ مليون دينار (٤,٥%) وسجل عجز الميزان التجاري هبوطا بمقدار ٦٣٥,٦ مليون دينار،وشهد حساب الخدمات فائضا بمقدار ٥٢١,٨ مليون (البنك المركزي، ٢٠٠٩).

أما عام ٢٠١٠ زاد عجز الحساب الجاري بمقدار ١٢٩,٠ مليون دينار ليصل إلى ٩٣١,٤ مليون بنسبة ٤,٨% من الناتج المحلي مقارنة مع عجز ٨٠٢,٤ مليون أي ما نسبته ٤,٥ %من الناتج عام ٢٠٠٩، وزاد عجز الميزان التجاري بمقدار ٢٧٣,٠ مليون دينار مقارنة ٦٣٥,٦مليون عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٤٧٢١,٨ مليون نسبة ٢٤,٢ % من الناتج المحلي عام ٢٠١٠،وهذه الزيادة جاءت نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية بمقدار ٤٦٣,٨ مليون بنسبة ١٠,٢% لتتوقف عند ٤٩٩,١ مليون وزادت أيضاً المستوردات (فوب)بمقدار ٧٣٦,٨ مليون ٨,٢% لتصل ٩٧١١,٩ وسجل حساب الخدمات فائض بمقدار ٦٣٢,٣ مليون مقارنة بفائض وصل ٥٢١,٨ عام ٢٠٠٩ (البنك المركزي، ٢٠١٠).

عام ٢٠١١ سجل الحساب الجاري خلال عام ٢٠١١ عجزا بلغ ٢٠٤٨,٢ مليون دينار (١٠,٠% من الناتج المحلي) مقارنة مع عجز مقداره ١٣٣٦,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠ (٧,١% من الناتج المحلي)، أي ارتفاع مقداره ٧١١,٩ مليون دينار،وهذا نتيجة ارتفاع عجز ميزان المدفوعات حيث ارتفع بمقدار ١٠٧١,٣ مليون دينار (٢٢,٢%) ليصل إلى ٥٨٩٥,١ مليون دينار (٢٨,٨%من الناتج المحلي) مقارنة مع عجز بلغ ٤٨٢٣,٨ مليون دينار (٢٥,٧% من الناتج) خلال عام ٢٠١٠، وقد جاء ارتفاع الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية بمقدار ٦٦٣,٩ مليون ما نسبته (١٣,٣%) لتصل إلى ٥٦٥٤,٠ مليون دينار من جهة، وارتفاع المستوردات (فوب

بمقدار ١٧٣٥,٢ مليون دينار (١٧,٧) لتصل إلى ١١٥٤٩,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١١، وانخفض الوفر في حساب الخدمات عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ بمقدار ٣١٨,٧ مليون دينار ليصل إلى ٥١٩,٨ مليون دينار (البنك المركزي، ٢٠١١).

عام ٢٠١٢ ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى نحو ٣٩٧٩,١ مليون دينار (١٨,١% من الناتج) مقارنة مع عجز بلغ ٢٤٦٢,٦ مليون دينار (١٢,٠%من الناتج) خلال عام ٢٠١١.

وتعزى الزيادة في عجز الحساب الجاري إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري خلال عام ٢٠١٢ بنسبة ١٩,٠% ليصل ٧٤٤٨,٨ مليون دينار جراء ارتفاع المستوردات من المشتقات النفطية لتعويض التراجع في تدفق الغاز المصري المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية من جهة، وتراجع الصادرات الكلية بنسبة ١,٥% متأثرة بضعف الطلب العالمي وتداعيات الأزمة السورية من جهة أخرى، وتراجع وفر صافي التحويلات الجارية بمقدار ٥٨٦,٢ مليون دينار ليصل إلى ٢٨٦٨,٥ مليون دينار ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع المساعدات الخارجية بمقدار ٣٨٣,٨ مليون دينار، في حين ارتفع فائض حساب الخدمات بمقدار ٣٤٢,٩ مليون دينار وذلك بفضل ارتفاع مقبوضات السفر بحوالي ٣٢٦,٧ مليون دينار (١٥,٣%) (البنك المركزي، ٢٠١٢).

عام ٢٠١٣ سجل الحساب الجاري عجزا بمقدار ٢٣٨٤,٦ مليون دينار أي ما نسبته (١٠,٠%من الناتج) خلال عام٢٠١٣ مقارنة بعجز مقداره ٣٣٤٥,٣ مليون أي ما نسبته (١٥,٢%من الناتج) عام ٢٠١٢ وذلك نتيجة الزيادة في عجز الميزان التجاري بمقدار ٦٥٧,٠ مليون أي ما نسبته (٨,٨%) ليصل إلى ٨١٣٤,٦ مليون عام ٢٠١٣، وجاء التحسن في الحساب الجاري نتيجة زيادة المساعدات الخارجية والنمو في صافي التحويلات ونمو الصادرات بمقدار ٨,٥% وذلك بسبب تحسن القدرة التنافسية للصادرات وتراجعت المستوردات خاصة من المشتقات النفطية بنسبة ١١,٥% وهو العامل الرئيسي لانخفاض عجز الحساب الجاري.(البنك المركزي،٢٠١٣).

(٤-٣) أهم الملامح والسمات العامة للحساب الجاري الأردني

١- تحقيق عجز دائم الميزان التجاري. ويرجع ذلك إلى ضعف القاعدة الإنتاجية في الأردن، مما يضطره إلى تامين جزء كبير من المستوى اللازم من السلع الرأسمالية والوسيطة

والاستهلاكية عن طريق الاستيراد، بالإضافة إلى قله تنوع الصادرات الأردنية وتركزها في مجال السلع الأولية كالفوسفات والبوتاس، أو الزراعية.

٢- تحقق وفر دائم في ميزان الخدمات.

٣- أن الوفر المتحقق في ميزان الخدمات غير كاف لتغطية العجز الدائم في الميزان التجاري، ونتيجة لذلك فان الحساب الجاري يعاني من عجز مزمن (وذلك باستثناء المساعدات الحكومية).

٤- هناك تباين في بند المساعدات من فترة لأخرى، ولذلك فإنه في حال تحقق وفر كبير في هذا البند، يحقق الحساب الجاري الإجمالي فائضاً.

(٤-٤) أهداف الإصلاحات الهيكلية لتقليل عجز الحساب الجاري

- ففي مجال السياسة المالية، تطلب البرنامج ضرورة اتخاذ حزمه من السياسات المالية الانكماشية بهدف تخفيض العجز المالي. إن تخفيض العجز المالي من شأنه الحد من قدره الحكومة في الإنفاق على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، حيث يؤدي تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات من الخارج إلى تقليل عجز الحساب الجاري.

- أما في مجال السياسة النقدية، فمن منطلق المنهج النقدي الذي يتبناه الصندوق حدد البرنامج معدلا مسبقا للتوسع النقدي اقل مما شهدته البلاد قبل تطبيق البرنامج، ومن هذا المنطلق يدعو البرنامج إلى الحد من التوسع في الائتمان الممنوح لكل من القطاع العام والخاص وذلك من خلال ما اتضح من معادلة المنهج النقدي لميزان المدفوعات في أن زيادة الائتمان الممنوح للأفراد أو الحكومات عن طلب تلك الفئات على النقود من شانه تحفيزهم على التوسع في شراء السلع والخدمات، ليؤدي الجانب المستورد من تلك السلع والخدمات إلى زيادة العجز في الحساب الجاري.

- من ناحية أخرى يهدف برنامج التصحيح وبشكل أساسي إلى تخفيض معدلات التضخم والمحافظة عليها ضمن مستوى مقبول، ويعاد تخفيض معدلات التضخم ذو اثر هام على الحساب الجاري، لما لتخفيض مستويات الأسعار المحلية من انعكاس إيجابي على قدرة السلع الأردنية المتاجر بها وبالتالي تشجيع الصادرات، كما يؤدي تخفيض مستويات الأسعار المحلية إلى زيادة تنافسية السلع المحلية البديلة للمستوردات.

نلاحظ من خلال متابعة المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٣) وخاصة الحساب الجاري انه كان هنالك تحسن في هذه المؤشرات وبعضها بقي يعاني من عجز أو تحسن في فترة وتراجع في فترة أخرى، لقد استطاع الاقتصاد الأردني من تحقيق أهدافه قصيرة الأجل والمتمثلة في الاستقرار المالي والنقدي وذلك من خلال السيطرة على التضخم وعجز الموازنة وأسعار الصرف، ولكن نلاحظ انه كان هنالك عجز مزمن في الحساب الجاري الأردني وتحسن في فترات معينة. وقد جاء التحسن في بنود الحساب الجاري نتيجة لانخفاض المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي،وزيادة الوفر المتحقق في ميزان الخدمات.

فالتساؤل هنا هو إلى أي مدى ساهمت أدوات التصحيح في إحداث تلك التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الأردني وخاصة الحساب الجاري وصولا إلى تحسن الحساب الجاري؟ إن هذا يقتضي استخدام التحليل القياسي في مدى فعالية أدوات وسياسات التصحيح في تفسير سلوك الحساب الجاري خلال فترة التصحيح. - كما يهدف برنامج التصحيح الاقتصادي إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار، والتي كانت تهدف إلى الموازنة ما بين تحقيق استقرار سعر الصرف ومراعاة عدم الأضرار بالقدرة التنافسية للصادرات الأردنية من جهة أخرى.

- من ناحية أخرى هدف التصحيح إلى ضبط مستوى الطلب الكلي بغية كبح جماح التضخم وبغية تخفيض عجز الحساب الجاري وذلك من خلال تخفيض الإنفاق الاستيرادي.

الفصل الخامس

الاختبارات المستخدمة

تمهيد

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واستناداً إلى الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية الكنزية، تم تحديد متغيرات الدراسة، ومن ثم استخدمت الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج (E-views)، وذلك بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيح هذه الاختبارات بعد وضع نموذج الدراسة لكي تتضح خطوات العمل، وهي كالتالي:

من خلال النظر إلى النموذج الكنزي

Y = C + I + G + X-M ………………………….(1)

نجد أن ما ينتجه اقتصاد دولة ما من سلع وخدمات يتم امتصاصه محلياً عن طريق الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ويمكن إن نطلق على هذه الفقرات بالاستيعاب المحلي A حيث أن

A = C+ I +G …………………………………….(2)

وعند تعويض المعادلة (٢) في المعادلة (١) وإعادة الترتيب

Y-A= X-M ……………………………………….(3)

فإذا كان الفرق بين الصادرات والمستوردات يمثل الميزان التجاري الذي يمثل الجانب الرئيسي في الحساب الجاري فإنه يكون في حالة عجز عندما يكون الناتج المحلي أقل من الاستيعاب المحلي أي أن المستوردات اكبر من الصادرات، ويكون في حالة فائض عندما يكون الناتج المحلي اكبر من الاستيعاب المحلي أي إن المستوردات اقل من الصادرات.

كما يشمل مفهوم الادخار المحلي كلاً من الادخار الحكومي والادخار الخاص

S = Sg - SP ………………………………………..(4)

حيث أن S تمثل إجمالي الادخار، S_g الادخار الحكومي، S_p الادخار الخاص

والادخار عبارة عن الفرق بين إجمالي الدخل وإجمالي الإنفاق المحلي، إما الاستثمار المحلي فأنة يشمل كلاً من الاستثمار الحكومي والخاص إضافة إلى المخزون

I = Ig +IP +K ....(5)

حيث إن I إجمالي الاستثمار، I_g استثمار حكومي، I_P الاستثمار الخاص، K الإضافة إلى المخزون، فإذا الاستثمار المحلي اكبر من الادخار المحلي فهذا يعني إن إجمالي الإنفاق يفوق مستوى الناتج في الاقتصاد عندها تكون المستوردات اكبر من الصادرات وبالعكس، إذا كان الادخار المحلي اكبر من الاستثمار المحلي فهذا يعني إن الإنفاق الكلي اقل من حجم الإنتاج الادخار المحلي والاستثمار المحلي يمثل الفرق بين الصادرات والمستوردات والتي تمثل بدورها عجز أو فائض الحساب الجاري CURRENT ACCOUNT (CA) وذلك بافتراض عدم وجود عجز أو فائض حكومي.

CA = S-I ....(6)

لذا فان أي اختلال في العلاقة بين الادخار والاستثمار يمثل اختلالاً في الحساب الجاري CA لميزان المدفوعات، مما تقدم ولغرض توصيف دالة عجز الحساب الجاري، نجد انه يرتبط بعلاقة دالية مع عدد من العوامل الموثرة فيه وعلى النحو التالي :

CAD = β0 + β1BD + β2 TAX + β3K + β4 inf + β5 C + β6 I+ β7D +U……(7)

حيث CAD : عجز الحساب الجاري BD : عجز الموازنة TAX : الضرائب K : مستوى التراكم الرأسمالي inf : معدل التضخم C : الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام I : سعر الفائدة D : متغير وهمي U : حد الخطأ

نتيجة لوجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة يصعب قياسها في الوقت الذي تهدف الدراسة إلى التعرف على أثرها فقد تم إضافة متغير وهمي كما تم إضافة الزمن كمتغير يوضح تأثير المتغيرات المحذوفة التي لم تظهر في النموذج .وبالتالي يصبح نموذج الدراسة كما يلي :

CAD = β0 + β1BD + β2 TAX + β3K + β4 inf + β5 D + β6T+U……(7)

(٥-١) الاختبارات المستخدمة لكل نموذج:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) .

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق

الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي (I(0))، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi, et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة اختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) (Gujarati & Porter, 2009) والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

اختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller Test):

يقوم اختبار ديكي – فوللر على اختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية معينة (Y_t)، اعتماداً على الصيغة التالية (Gujarati & Porter, 2009):

$$\mathbf{Y_t - Y_{t-1} = \beta\, Y_{(t-1)} - Y_{(t-1)} + U_{(t)}}$$

$$\mathbf{\Delta Y_t = \rho\, Y_{(t-1)} + U_{(t)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)}$$

β : Coefficient.

Y_t : المتغير في الفترة t.

$Y_{(t-1)}$: المتغير في الفترة السابقة t-1.

ρ : معامل الارتباط من $Y_t - Y_{t-1}$.

ΔY_t : مقدار التغير في المتغير Y_t.

حيث يفترض اختبار ديكي–فوللر أن الخطأ العشوائي (U_t) يخضع لفرضية التشويش الأبيض (White Noise Disturbances)، ويختبر وجود الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، عن طريق اختبار (t) ويمكن صياغة الفرضية العدمية (H_0) والتي يتم اختبارها والفرضية البديلة (H_1) كما يلي:

H0: B=1

H1: B<1

المعادلة (1) تعتبر إحدى الحالات الثلاثة التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي صيغ الحالات الثلاثة:

$\Delta Y_t = \propto + \beta Y_{(t-1)} + \beta_t + U_{(t)}$ .... (القاطع والاتجاه)

$\Delta Y_t = \propto + \beta Y_{(t-1)} + U_{(t)}$ .... (القاطع)

$\Delta Y_t = \beta Y_{(t-1)} + U_{(t)}$ .... (بدون القاطع والاتجاه)

حيث يتم رفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، في حال كانت القيمة المطلقة لـ (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى قبول الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة)، وبالتالي سكون السلسلة الزمنية. أما إذا كانت القيمة المطلقة لـ (t) أقل من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى إعادة الاختبار مع أخذ الفرق الأول حتى نصل إلى حالة سكون السلسلة الزمنية (Gujarati & Porter, 2009).

(٥–٢) طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريثمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريثمى

استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طرقة الفروق من اكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص (فندل، ٢٠٠٥).

اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى، وهي المتغيرات المستقلة. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، لذلك حاولنا الرجوع إلى الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية لتحديد هذه المتغيرات. كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

(٥-٣) نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار ديكي فولر وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبار لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٢٠) ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق

الأول تبين من خلال اختبار ديكي فولر إن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى ان تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل.

جدول رقم (٢٠)

اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير	المستوى	احتمالية ADF	نتيجة الاختبار
BD		0.8734	
		.0021	
CAD		0.0841	
		0.0000	
TAX		0.4674	
		0.0001	
INF		0.8991	
		0.0032	
K		0.1401	
		0.0001	

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

نتائج اختبار صحة النموذج:

(١) اختبار وايت هالبيرت لاختبار تجانس التباين (Homogeneity test)

الجدول رقم (٢١)

اختبار وايت هالبيرت لاختبار التجانس

White Heteroskedastcity Test			
F-Statistic	0.79	Probability	0.523
Obs* R-squared	3.437	Probability	0.542

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تم استخدام اختبار (White Heteroscedasticity Test) لاختبار فيما إذا كانت البواقي متجانسة التباين أم مختلفة. الفرضية العدمية (H_0): تباين البواقي متجانس. نلاحظ من الاختبار في

الجدول رقم (٢١) أن مستوى المعنوية أكبر من (5%) إذاً نقبل الفرضية العدمية، وهي أن البواقي ليست مختلفة، أي أنها متجانسة، بمعنى أن التغاير بين قيم حد الخطأ يساوي صفر.

الجدول رقم (٢٢)

اختبار جاكوبيرا لاختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test)

Normal Distribution Test			
Jarque-Bera	0.476754	Probability	0.799236

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera Test) لاختبار فيما إذا كانت البواقي موزعة طبيعياً.

H_0: البواقي ذات توزيع طبيعي. H_1: البواقي ليست ذات توزيع طبيعي. إذا كانت الاحتمالية (Probability) أكبر من (5%) نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة. ويلاحظ من الجدول (٢٢) أن قيمة جاركوبيرا كانت (0.47654) ومستوى معنوية (0.799236)، وبذلك نقبل الفرضية العدمية وهي أن البواقي ذات توزيع طبيعي.

اختبار غودفري لاختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation test)

الجدول رقم (٢٣)

اختبار غودفري لاختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	8.257	Probability	0.002
Obs* R-squared	12.011	Probability	0.003

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تم استخدام (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) لاختبار فيما إذا كانت البواقي ذات ارتباط ذاتي أم لا. الفرضية العدمية (H_0): البواقي ليست ذات ارتباط ذاتي. نلاحظ من الاختبار في الجدول رقم (٢٣) أن مستوى المعنوية أقل من (5%)، لذلك نرفض الفرضية العدمية وهي أن البواقي ليست مرتبطة ذاتياً.لمعالجة هذا الارتباط فإنه تم أخذ الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة وإجراء اختبار التجانس الذاتي مرة أخرى وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (٢٤)

اختبار غودفري لاختبار الارتباط

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	0.69	Probability	0.019
Obs* R-squared	0.000	Probability	1.00

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

نلاحظ من الجدول (٢٤) أن مستوى المعنوية أكبر من (5%)، لذلك لا يوجد ارتباط ذاتي عند معنوية (5%) لذلك تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. وبالتالي أصبحت البيانات جاهزة للتحليل. وبالتالي أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

*** نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) :**

يبين الجدول رقم (٢٤) نتائج الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويلاحظ من الجدول رقم (٢٤) إن معلمة عجز الموازنة كانت معنوية حيث كانت قيمة t المحسوبة اكبر من الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر لعجز الموازنة على عجز الحساب الجاري ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر لعجز الموازنة على عجز الحساب الجاري، حيث بلغت قيمة المعلمة (٨٩٥,)، إي إن زيادة عجز الموازنة بوحدة واحدة يودي إلى زيادة عجز الحساب الجاري بمقدار (٨٩٥,) مع ثبات العوامل الأخرى . كما أظهرت معاملات كل من التكوين الرأسمالي والتضخم والضرائب وجود اثر سلبي

ومعنوي لهذه المتغيرات على عجز الحساب الجاري، حيث إن زيادة كل من التكوين الرأسمالي والتضخم والضرائب بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري بقيمة (0.543 5.45)، 78.4، على التوالي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إما معلمة المتغير الوهمي D فقد بينت وجود اثر إيجابي ومعنوي للإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الأردني على عجز الحساب الجاري، ويعد هذا أمر منطقي في اقتصاد يمتاز بمحدودية الموارد الاقتصادية وضعف القاعدة الإنتاجية وعدم قدرة عوائد الصادرات على توفير العملات الأجنبية لمواجهة متطلبات الإصلاحات الهيكلية مما ترتب علية زيادة عجز الحساب الجاري، إما متغير الزمن فقد اظهر اثر إيجابي ومعنوي لعوامل اقتصادي أخرى تودي إلى زيادة عجز الحساب الجاري، وبينت قيمة F صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بمعنى وجود اثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما كانت قيمة معامل التحديد (0.95) إي إن ٩٥% من التغيرات في عجز الحساب الجاري تم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج وهذا يشير إلى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، كما اظهر اختبار دارين واتسون D.W (2.01) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما اظهر اختبار كلاين عدم وجود ارتباط متعدد عالي بين المتغيرات المستقلة $(r_{xi}x_j)^2 < R^2$.

جدول رقم (٢٥)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Variable	Coefficient	t-Statistic	t-Table
C	0.821	1.93	1.7
BD	0.895	2.8	1.7
K	-0.543	-2.4	1.7
INF	-78.4	-2.7	1.7
TAX	-5.45	-6.21	1.7
D	1976	6.2	1.7
T	532	7.1	1.7
R^2	95%	Adjust R^2	93%
F	49.6	D.W	2.01

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

النتائج

- تبين من خلال النتائج إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال اختبار ديكي فولر إن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل.

- تم استخدام اختبار (White Heteroscedasticity Test) لاختبار فيما إذا كانت البواقي متجانسة التباين أم مختلفة. وتبن أن مستوى المعنوية أكبر من (5%) إذاً نقبل الفرضية العدمية، وهي أن البواقي ليست مختلفة، أي أنها متجانسة، بمعنى أن التغاير بين قيم حد الخطأ يساوي صفر.

- يلاحظ أن قيمة جاركوبيرا كانت (0.47654) ومستوى معنوية (0.799236)، وبذلك نقبل الفرضية العدمية وهي أن البواقي ذات توزيع طبيعي.

- تم استخدام (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) لاختبار فيما إذا كانت البواقي ذات ارتباط ذاتي أم لا. تبن من الاختبار أن مستوى المعنوية أقل من (5%)، لذلك نرفض الفرضية العدمية وهي أن البواقي ليست مرتبطة ذاتياً.لمعالجة هذا الارتباط فإنه تم أخذ الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة وإجراء اختبار التجانس الذاتي مرة أخرى وكانت قيمة مستوى المعنوية أكبر من (5%)، لذلك لا يوجد ارتباط ذاتي عند معنوية (5%).

- بينت نتائج الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إن معلمة عجز الموازنة كانت معنوية حيث كانت قيمة t المحسوبة اكبر من الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر لعجز الموازنة على عجز الحساب الجاري ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر لعجز الموازنة على عجز الحساب الجاري، حيث بلغت قيمة المعلمة (٨٩٥,)، إي إن زيادة عجز الموازنة بوحدة واحدة يودي إلى زيادة عجز الحساب الجاري بمقدار (٨٩٥،) مع ثبات العوامل الأخرى.

- أظهرت معاملات كل من التكوين الرأسمالي والتضخم والضرائب وجود اثر سلبي ومعنوي لهذه المتغيرات على عجز الحساب الجاري، حيث إن زيادة كل من التكوين الرأسمالي

والتضخم والضرائب بمقدار وحدة واحدة يودي إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري بقيمة (0.543 , 78.4 , 5.45)على التوالي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

- معلمة المتغير الوهمي D فقد بينت وجود اثر إيجابي ومعنوي للإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الأردني على عجز الحساب الجاري، ويعد هذا أمر منطقي في اقتصاد يمتاز بمحدودية الموارد الاقتصادية وضعف القاعدة الإنتاجية وعدم قدرة عوائد الصادرات على توفير العملات الأجنبية لمواجهة متطلبات الإصلاحات الهيكلية مما ترتب علية زيادة عجز الحساب الجاري، أما متغير الزمن فقد أظهر أثر إيجابي ومعنوي لعوامل اقتصادي أخرى تودي إلى زيادة عجز الحساب الجاري.

- بينت قيمة F صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بمعنى وجود اثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- كانت قيمة معامل التحديد (0.95) إي إن ٩٥% من التغيرات في عجز الحساب الجاري تم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج وهذا يشير إلى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، كما اظهر اختبار داربن واتسون D.W (2.1) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، واظهر اختبار كلاين عدم وجود ارتباط متعدد عالي بين المتغيرات المستقلة $R^2 > (r_{xi}x_j)^2$.

التوصيات

١. العمل على وضع استراتيجية للإصلاح الاقتصادي محددة للقروض الخارجية، ترمي إلى جعل القروض الخارجية ذات أهمية اقتصادية من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاستيراد وتوجيهها في مشاريع تنموية تخدم الاقتصاد وذات عائد كبير.

٢. تنويع برامج الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على سياسات الطلب وسياسات العرض في الوقت نفسه، مع زيادة فاعلية السياسات المالية لتقليص العجز في الموازنة العامة وتوفير عملات صعبة لتقليل عجز الحساب الجاري.

٣. تفعيل دور الأجهزة الرقابية في متابعة هدر المال العام وقضايا الفساد.

٤. ضرورة تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لزيادة الإنتاج والاستثمار في كافة القطاعات وزيادة إنتاج الأنشطة الصناعية التصديرية التي تمتلك الأردن ميزه نسبة وقدرة تنافسية في إنتاجها.

٥. الاستمرار في برنامج التصحيح الاقتصادي بما يحقق أهدافه بأقل التكاليف، مع مراعاة أن يكون التصحيح وسيلة للإصلاح الهيكلي وليس هدفا بحد ذاته.

٦. اعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادية المناسبة وعدم اللجوء إلى النماذج الجاهزة التي تفرضها المؤسسات الدولية، وبما يتلاءم والواقع الاقتصادي والاجتماعي الأردني.

٧. ضرورة التقويم المستمر لخطوات تنفيذ البرامج الإصلاحية وبمقارنة الأداء بالأهداف المحددة سلفاً، ومتابعة تنفيذ تلك البرامج، وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإصلاح أو التعديل في حينها، نظراً لوجود العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسة على الصعيدين المحلي والدولي.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أسعيد، محمد توهيل عبد (٢٠٠٢)، **هذه هي العولمة المنطلقات المعطيات الآفاق**، الكويت: مكتبة الفلاح.

الأمم المتحدة (٢٠٠٢)، **توصيات تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية**، مونتريري، المكسيك.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٩٩)، **أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية**، نيويورك،١٩٩٧.

الببلاوي، حازم (١٩٩٩)، **دور الدولة في الاقتصاد**، القاهرة: دار الشروق.

البستاني، باسل (١٩٩٦)، **تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك.

البنك المركزي الأردني (١٩٩٠-٢٠١٣)، **النشرة الإحصائية السنوية**، أعداد مختلفة، عمان.

الجابري، قصي والزبيدي، غيداء جعفر (٢٠١٣)، أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن لمدة (١٩٩٠-٢٠١٠). **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العراق.

الجبوري، جليل كامل غيدان (٢٠٠٧)، **قياس أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي، مصر الأردن حالة دراسية**. أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

حسين، مصطفى مهدي (١٩٩٣)، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للدول النامية. **مجلة آفاق عربية**، السنة الثامنة عشر، (٣)، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

الحمش، منير (١٩٩٨)، **العولمة ليست خيار الوحيد**، (ط١)، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

دنيس، نزار تيسير (٢٠٠١)، **أثر التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

دولي، ميكائيل وماتيوس، دونالد (١٩٨٧)، التحرر المالي في البلدان النامية. **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي.

الرفاعي، احمد حسين (١٩٩٧)، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي. **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، (٧)، القاهرة.

السحيباني، صالح إبراهيم (٢٠٠٧)، **سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية).** رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.

سلطان، حسن فرج (٢٠١١)، الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات النامية،محاولة مراجعة وتقييم. **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، العراق.

سنبل، عماد عمار (٢٠١٠)، تجربة الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي. **مجلة الأنبار للعلوم الزراعية**،(٤)، جامعة الأنبار، العراق.

شتيوي، موسى (١٩٩٧)، مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر حالة الأردن، **ورقة مقدمة لاجتماع الخبراء للاسكوا بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي**، القاهرة.

الشمري، مايح (٢٠٠٧)، دور سياسات التكييف الاقتصادي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن، دراسة قياسية للمدة (١٩٨٦–٢٠٠٥). **مجلة جامعة كربلاء**، العراق.

الطاهر، مي عصام (١٩٩٩)، قياس وتحليل أثر برنامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن. أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصيرية.

عبد العزيز، اكرام (٢٠٠٢)، **الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**، (ط١)، بغداد: بيت الحكمة.

عبد الغفار، هناء (٢٠٠٢)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً**، بغداد: بيت الحكمة.

عبد اللطيف، اسار فخري (٢٠٠٦)، إصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق. **مجلة علوم إنسانية**، السنة الثالثة، (٢٧)، متاح على الموقع الإلكتروني www.uluminsania.net.

عبد الناصر، ناصر (٢٠٠٥)، سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، **مؤتمر لإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق.

عبدالله، يوسف عفتان (٢٠٠٩)، برنامج الإصلاحات الاقتصادية وأثره في الناتج المحلي والمديونية في الأردن للمدة(١٩٨٩–٢٠٠٨). **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، الجامعة المستنصرية، العراق.

العبدلي، عايد (٢٠٠٥)، تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، ٩(٢٧).

العتوم، راضي (٢٠٠٥)، التجارة كمحرك للتنمية في منطقة الاسكوا : حالة الأردن، **ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التمويل من اجل التنمية**، بيروت /لبنان (٦_٨)حزيران.

عجام، ميثم صاحب وسعود، علي (٢٠٠٦)، محمد، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات**، مراجعة مصطفى سليمان علي دفع الله، الأردن: دار الكندي.

العزاوي، ابتسام علي حسين (٢٠٠٩)، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية دراسة لبلدان مختارة.** أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد

عماري، نبيل وشخاتره، حسين (١٩٩٣)، سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي واثرها على التحليل في الأردن، **ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول التعطل في الاسكوا**، عمان.

الفانك، فهد (١٩٩٢)، **برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٨**، عمان: مؤسسة فهد الفانك.

مرسي، فؤاد (١٩٨٠)، **هذا الانفتاح الاقتصادي**، (ط٢)، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر.

النابلسي، محمد سعيد (١٩٩٣)، **المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن**، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

النجفي، توفيق (٢٠٠٢)، **سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي**، مراجعة حميد الجميلي، بيت الحكمة، بغداد.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٥)، **برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي والواقع والتطلعات.**

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١١)، **البرنامج التنموي التنفيذي.**

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٣)، **نظرة مستقبلية للاقتصاد الأردني البرنامج التنفيذي التنموي.**

وزارة المالية (١٩٩٠-٢٠١٣)، **خطابات الموازنة العامة**، أعداد مختلفة، عمان.

وزارة المالية (١٩٩٠-٢٠١٣)، **نشرة مالية الحكومة**، أعداد مختلفة.عمان.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econimetrics**, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

IMF (1998). **Jordan: Selected Issues,"** April(Washington:IMF).

IMF (2004). **Jordan: Third review under the standby Arrangement;** press Release on the Executive Board Discussion, IMF Country Report No .04/287, September.

John, Replay (2007). **Understanding development**, London: Lynner Rienner Pub..

Jordan (2008). **Trade Policy Review**, World Trade Organization, WT/TPR/G/206.

Nelson and Plosser (1982). Trend and Random Walks in Macroeconomic Time Series. **Journal of Monetary Economics**,10, 139-162.

Phillips and Peron (1988). **Testing for unit root in time series regression biometeriku**, 75, 335-346.

Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: practical approach,** London: Routledge.

Stock and Watson (1989). **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.351-409, MIT Press National Bureau of Economic Research .

United Nations (1994). **World Economic and Social Survey,** New York: UN.

World Bank (1991). **Report on Jordan's public Expenditure Review,** Washington, D.C.